

الفصل العاشر الجماعات الدينية باعتبارها جماعات مصالح سياسية

عندما تقوم الأغلبية الساحقة من جماعات المصالح بالدفاع عن السياسات العامة، التي سوف تعود عليها بالفائدة، فمن المهم أن يكون لدينا جماعات قوية تتولى الدفاع نيابة عن الآخرين.

وعلاوة على ذلك، وفي وسط المصالح الذاتية أثناء صناعة السياسات، وأيضاً في الصراعات حول التفاصيل التشريعية والتنظيمية، فمن الأهمية بمكان أن يكون لدينا جماعات تضع برنامجاً سياسياً واضحاً، يتأسس على القناعات الأخلاقية والدينية.

روبرت زفير «نظرة تنظيمية على جماعات المصالح الدينية».

نظرة عامة

تهدف جماعات المصالح الدينية المنظمة إلى بسط نفوذها على السياسة العامة في واشنطن، وعلى المستويات التنفيذية والمحلية، بنفس الطرق تقريباً التي تفعل بها ذلك جماعات المصالح الأخرى، وتوجد في الوقت نفسه بعض السمات الفريدة المهمة في إدارة وتشغيل جماعات المصالح الدينية، وسوف ندرس في هذا الفصل وسائل وأهداف وأنواع جماعات المصالح الدينية على مستوى السياسة القومية بصفة رئيسية، وسوف نرى، تمثيلاً مع التعددية الدينية في الولايات المتحدة، وجود تنوع ضخم في الأهداف التي تنشدها جماعات المصالح الدينية، وفي الوسائل التي تنشدها تحقيق هذه الأهداف، والأسئلة الرئيسية التي توجه هذه الدراسة هي:

- * ما هي أنواع القضايا التي اهتمت بها جماعات المصالح الدينية ؟
- * ما هي الاستراتيجيات التي تستخدمها جماعات المصالح في ملاحقة أهدافها، وإلى أى مدى تستخدم جماعات المصالح الدينية نفس هذه الاستراتيجيات ؟
- * ما هي أنواع جماعات المصالح الدينية الموجودة، وما نقاط القوة والقيود النسبية لكل من هذه الأنواع المختلفة ؟
- * كيف تقوم جماعات المصالح الدينية بالتأثير على المسؤولين العموميين، وكيف يتقنون فعل ذلك ؟
- * إلى أى مدى يمثل قادة جماعات المصالح الدينية رؤى أعضائها ؟ ما أنواع جماعات المصالح الدينية التي تواجه مشكلة تجاه هذا الأمر أكثر مما يفعل غيرها ؟
- * ما هي بعض جماعات الضغط ؟ وكيف تلاحق أهدافها ؟ وكيف حالها من الفاعلية ؟ وما هي حسناتها وسيئاتها ؟
- * كيف برزت الاستراتيجية السياسية لمنظمة «اليمين المسيحي الجديد» عبر السنين ؟

ازدياد تنوع جماعات المصالح الدينية

جماعة المصالح هي مجموعة من الناس تتشارك في مصلحة ما، أو في عدة مصالح، ويناضلون من أجل تحقيق مصالحهم من خلال النظام السياسي (كوربت ١٩٩١ : ٢٩٢) وكما رأينا في الفصول السابقة، فإن جماعات المصالح الدينية كانت تشارك في كثير من قضايا الولايات المتحدة السياسية، مثل حركة الحقوق المدنية، والإجهاض، والعروض الإباحية، والشعائر الدينية في المدارس العامة، وحقوق الإنسان العالمية، وبعض قضايا السياسة الخارجية (مثل: تقديم المعونة لإسرائيل، وسياسة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، ومساعدة متمردي الكونترا في نيكاراغوا)، ورعاية المشردين والجوعى، وسياسة الأسلحة النووية، وإعانة المدارس الدينية، واختيار الكتب في المدارس المحلية، وسياسات استخدام الدخل المحلي العام، والعرض العام للرموز الدينية، وسياسات الرفاهية.

ربما بسبب ازدياد التركيز على القضايا الاجتماعية في الولايات المتحدة (الصلاة في المدارس العامة، والإجهاض، وحقوق المثليين (الشواذ)، والعروض الإباحية، والقتل

الرحيم) ازدادت كثيراً أيضاً أعداد جماعات الضغوط الدينية، وقد أشار هيرتزك (١٩٨٨ : ٥) إلى أنه كان هناك فقط ست عشرة جماعة من جماعات الضغط الدينية في واشنطن عام ١٩٥٠، ولكنها تضاعفت إلى خمسة أضعاف هذا العدد في عام ١٩٨٥، وعلاوة على ذلك، وكان عكاس لازدياد تنوع وتعددية الأديان في الولايات المتحدة، فقد لاحظ هيرتزك (١٩٨٨ : ٥) أن تنوع جماعات الضغط الدينية قد ازداد، واتسعت كذلك جداول أعمالها الدينية.

رأى هيرتزك (١٩٨٩ ب : ١٢٧) تنوعاً أيديولوجياً كبيراً بين أعضاء جماعات الضغط الدينية، ولكنه قام بالتركيز على إظهار القطبين الأيديولوجيين، ويتكون الطرف الليبرالي مما أطلق عليه هيرتزك اسم مجموعة السلام والعدالة : پروتستانت التيار الرئيس (الميثوديون، والمعمدانيون، واللوثريون، والأسقفيون، وكنيسة المسيح المتحدة) وكنائس السلام (المنونيت، والأصدقاء، والأخوة)، والكنائس السوداء وبعض جماعات الكاثوليك (الشبكة، وهضبة ماري أو الماريكنول)، واليهود. وعلى الطرف المحافظ تقف هذه الجماعات التي تركز على القيم الأخلاقية التقليدية (مثل، الائتلاف المسيحي، والنساء المتهمات بأمريكا، والتركيز على الأسرة)، وبعض جماعات הפרوتستانت الإيقانجيليكيين، وجماعات الكاثوليك المعارضة للإجهاض. وتوجد في الوسط بين الطرف الليبرالي والطرف المحافظ جماعات مثل مؤتمر كاثوليك الولايات المتحدة، الإيقانجيليكيين من أجل العمل الاجتماعي، والتي تجمع بين الرؤى المحافظة نحو الإجهاض والرؤى الليبرالية نحو الأهداف الاقتصادية وأهداف السياسة الخارجية، ويقدم هوفرينج (١٩٩٥ : ٨٥) تصنيفاً مختلفاً بعض الشيء، ولكنه يتفق جوهرياً مع ما سبق من النقاش.

استراتيجيات جماعات المصالح

تستخدم جماعات المصالح الدينية العديد من الاستراتيجيات نفسها التي تستخدمها جماعات المصالح الأخرى، ومع ذلك، فهي أيضاً تنفرد عنها بطرق عدة، والهدف الرئيسي لأية جماعة من جماعات المصالح هو أن تقوم بتشكيل السياسة العامة في بعض المجالات، وهذا قد يشمل إصدار القوانين، أو منع إصدار القوانين، وتغيير مسار سياسات قديمة، وتفسير السياسات، وفرض أو منع السياسات، واقتراح

تعديلات دستورية، أو أى وضع آخر توضع فيه السياسات فى الاعتبار، أو يتم تشكيلها، أو تفسيرها، أو تنفيذها، وكيف تقوم جماعات المصالح بالنضال من أجل تحقيق أهدافها؟ يتوقف هذا على طبيعة جماعة المصالح (الحجم، والموارد، والأهداف، إلخ)، ويمكن لجماعة المصالح أن تتخبط فى نوع واحد، أو عدة أنواع من الأنشطة، وسندرس فيما يلى بعض من هذه الأنشطة.

التصويت فى استفتاء شعبى

قدمت حديثاً كثير من الولايات للمقترعين اقتراحات للتصويت على القضايا التى تهتم بها الجماعات الدينية المختلفة: أنشطة اليانصيب فى الولاية، وعقوبة الإعدام، وحقوق المثليين (الشواذ)، والتدخين، وقضايا الضرائب، والإجهاض، وبيع الخمر، وهكذا، وفى مثل هذه الحالات قد يقوم أعضاء جماعة المصالح الدينية بمحاولة تحريك من يشاركونهم فى الرأى، وإقناع المترددين، وقد تنجح الجماعة فى التصويت فى الاستفتاء الشعبى، ولكن ماجلبى (١٩٨٩) يجادل على أن جماعات المصالح التى تعارض اقتراح الاقتراع، لديها ميزة على الجماعات الأخرى؛ لأنها تستطيع أن تثير الشكوك حول الحاجة، والتطبيق، والتأثير للسياسة المقترحة.

تشكيل الرأى العام

قد تحاول جماعة المصالح الدينية إقناع عامة الشعب لتأييد رؤيتها من أجل تحقيق أهداف سياستها العامة، وقد تحاول أيضاً تشكيل الرأى العام من خلال حملاتها الإعلامية، والجهود الفردية، مثل مراسلة محررى الصحف والمجلات، ومهاتفة برامج الراديو التى تستقبل المكالمات الهاتفية، أو إرسال خطابات للجمهور، وإذا اقتنع الجمهور، فسوف يصبح المسئولون العموميون أكثر قبولا لأهداف سياسة جماعة المصالح، وبينما يبدو هذا الوضع معقولاً، إلا أنه يوجد أمامه على الأقل مشكلتان.

المشكلة الأولى: هى أنه من الصعوبة بمكان لأية جماعة مصالح أن تشكل الرأى العام، وأغلبها يفتقر إلى الموارد اللازمة للقيام بحملة مستمرة لتشكيل الرأى العام، وحتى عند تنفيذ هذه الحملات، فإن أغلب الناس يتجاهلون، وقد تردت هذه الحملات

إلى صدورهم، وقد يصبح الناس أكثر سلبية تجاهها (كى، ١٩٦١، بيج وآخرون ١٩٨٧)، وقد اتضح ذلك من حقيقة أنه خلال انتخابات عام ١٩٨٤، عندما حاول المرشحون فى بعض الولايات أن يناؤوا بأنفسهم بعيداً عن التأييد العلنى لبعض جماعات المصالح الدينية المحافظة، كما اتضح أيضاً من حقيقة أن بعض أعضاء «الائتلاف المسيحى» الذين رشحوا أنفسهم لتولى منصب عام خاضوا الانتخابات على أنهم «مرشحون متسللون»، ولاذوا بالصمت تجاه ارتباطهم بالجماعة.

المشكلة الثانية: هى أنه حتى لو أيد الرأى العام إجراء ما، فإن ذلك لن يكون ضامناً لأن يتصرف المسئولون العموميون طبقاً لرؤية الرأى العام، فعلى سبيل المثال، وكما ناقشنا فى فصل سابق، فقد أيدت أغلبية ضخمة من الشعب الصلاة فى المدارس العامة، لكن هذا لم يدخل حيز التنفيذ فى السياسة العامة.

ويجب أيضاً أن نتذكر أن القيم الدينية داخل مجتمع ما تؤثر على السياسات العامة التى يتم تشريعها، فمثلاً أوضحت عدة دراسات عن الولايات وجود ارتباط بين السياسات العامة وبين التكوين الدينى أو الثقافى للولايات (مثل: هاتشيسون وتايلور، ١٩٧٣، وفيربانكس ١٩٧٧؛ ودراسات أخرى تضمنت دراسة سيجيرس وبيرنيس ١٩٩٥).

جهود جذرية (جماهيرية. أو على مستوى القاعدة)

الجهود الجذرية هى محاولات تبذلها مجموعات المصالح؛ لتوليد عدد كبير من الاتصالات تنبثق من الناخبين فى دائرة مسؤول عمومى؛ لاقناع هذا المسئول بالقيام بفعل ما (مثل التصويت إلى جانب أو ضد اقتراح معين)، وتشمل هذه المحاولات الزيارات الشخصية، والمراسلات البريدية، والبرقيات، والمكالمات التليفونية، ورسائل الفاكس، والبريد الإلكترونى، وقد أصبحت بعض جماعات المصالح الدينية بالغة المهارة فى توليد ضغوط جذرية سريعة وضخمة على المسئولين العموميين، بينما تملك بعض جماعات المصالح الأخرى قدرات ضئيلة، أو لا تملك أية قدرة تذكر فى هذا المجال.

لم تشعر - فى الأزمنة المبكرة - أغلب جماعات المصالح الدينية بحاجتها إلى إنتاج ضغوط جذرية على صانعى السياسة، ومع ذلك، خاصة منذ قوة الدفع السياسية التى

قامت بها جماعات «اليمين المسيحي الجديد» مع بداية السبعينيات من القرن العشرين، فقد أصبحت الجهود الجذرية أكثر أهمية، وجادل هيرتزك (١٩٨٨ : ٤٦) على أن أعضاء الكونجرس اليوم أصبحوا أكثر حساسية لضغوط الناخب مما كانوا عليه عادة، حتى إذا ما بدا لهم أن النمو «التلقائي» للجهود الجذرية قد ولده أحد أعضاء جماعة الضغط في واشنطن.

كانت الجهود الجذرية مهمة أيضاً في جمع المال اللازم لجماعات المصالح الدينية، واستخدمت الرسائل البريدية المباشرة إلى أعضاء الجماعة لدعوتهم إلى جمع المال اللازم للإنفاق على جهود تحقيق أهدافها السياسية، وجادل بيرى (١٩٨٤ : ٨٤) بأن مفتاح النجاح في مناشدات الرسائل البريدية المباشرة يكمن في إثارة خوف أو غضب قارئها تجاه أحد الأوضاع، ونقل بيرى على لسان أحد المتخصصين في الرسائل البريدية المباشرة قوله يجب أن يكون لديك «شيطان»، شخص أو جماعة، تعمل بوضوح وبنشاط ضد مناشدات جماعات المصالح». على سبيل المثال، وفي رسالة لطلب التبرع بالمال مرسلة من جماعة «الأغلبية الأخلاقية» سلمها إلينا منا أحد الطلاب منذ عدة سنوات مضت، قد احتوت على «مسح إحصائي» وعلى نداء لجمع المال- تراوجاً نموذجياً لكثير من رسائل جمع المال البريدية المباشرة، وندرج هنا مثلاً للأسئلة: هل تعتقد أن دستور الولايات المتحدة يجب أن يحمى بائعي القصص البذيئة المتجولين؛ لكي يتمكنوا من بيع الكتب الجنسية لأبنائك علناً؟ قال فالويل في دعوته لجمع المال:

«لقد التزمنا الصمت طويلاً. نحن قد تركنا الليبراليين، والاشتراكيين، والداعين إلى حقوق الشذوذ الجنسي، وسياسيي الجناح اليساري، يديرون شئون أمتنا، وإذا كنت سوف تقف إلى جانبي... سوف أذهب مباشرة إلى قاعات الكونجرس وأناضل من أجل قوانين محترمة تخاف الله».

وعلى الجانب الليبرالي أرسلت، منظمة «الناس من أجل الطريقة الأمريكية» (جماعة نظمت أساساً لمعارضة الأغلبية الأخلاقية) خطاباً يتهم «الائتلاف المسيحي وبعض المتطرفين الدينيين السياسيين الآخرين بخلق مناخ سياسى واجتماعى خطير داخل دولتنا».

جهود وسائل الإعلام

قد تستخدم جماعات المصالح الدينية ووسائل الإعلام لنشر آرائها السياسية على أمل أن يؤثر ذلك على السياسة العامة - إما بالتأثير مباشرة على صانعي السياسة، أو أن تشد همة أعضائها أو عامة الناس؛ لكي يقوموا بالاتصال بصانعي السياسة، وتراوح هذه الجهود ما بين كتابة الرسائل لمحرري الصحف، إلى إنتاج النشرات المطبوعة، أو البرامج الإذاعية. وتتكون هذه الجهود الإعلامية في بعض الأحيان من القيام بنشر موضوعات سياسية في المجلات الدينية، وقد تتبع فيربانكس (١٩٨٩) الرسائل السياسية في ثلاث مجلات دورية إيفانجيليكية (المسيحية اليوم، وسفير المسيحية، والخلود) ولدى الاتحاد المسيحي تنظيم إعلامي في غاية التطور (مجلة، قائمة مراسلة جماهيرية، ونظام فاكس متطور، وموقع إلكتروني للمراسلة «ويب») ذو صبغة سياسية أكثر علنية، ويهدف إلى الحشد القاعدي، علاوة على ذلك، يمكن لبات روبرتسون، أن يظهر رقم تليفون على الشاشة الخاصة ببرنامج «نادى الـ ٧٠٠» ثم يجرى العديد من المكالمات التليفونية مع البيت الأبيض، أو مع الكونغرس بخصوص بعض الأمور.

البحث عن منصب عام

قد يبحث أعضاء جماعة المصالح الدينية عن مناصب عامة بالانتخاب أو التعيين لتعزيز جهودهم من أجل تحقيق أهداف الجماعة، ونادراً ما يعتبر البحث عن منصب عام بالانتخاب استراتيجية حسنة لأي من جماعات المصالح، ولكي ينجح في الانتخاب، يجب عادة أن يكون للمرشح قاعدة عريضة من التأييد، وسيكون من الصعب على المرشحين الذين ينظر إليهم على أنهم ممثلون لإحدى جماعات المصالح أن ينجحوا في الانتخاب، وقد تكون لدى جماعات المصالح فرصة أفضل في محاولة حصول أعضائها على التعيين في المناصب العامة، ومع ذلك، فسيواجه أعضاؤها مشكلة خاصة في بحثهم عن منصب عام بسبب النظرة الحذرة لدى عامة الأمريكيين تجاه مزج الدين بالسياسة، وهكذا، عندما حاول بات روبرتسون أن يحصل على ترشيح الجمهوريين في انتخابات الرئاسة عام ١٩٨٨، فقد قدم نفسه على أنه رجل أعمال ناجح، بدلاً من التركيز على مركزه كزعيم ديني.

جهود الحملات الانتخابية

ليس من المثير في العادة لأعضاء جماعة مصالح أن يرشحوا أنفسهم في انتخابات المنصب العام، إلا أن كثيراً من جماعات المصالح بذلت جهداً كبيراً ومالا كثيراً في الحملات الانتخابية لمرشحين آخرين، والحالة النموذجية، أنه عند حدوث انتخابات ما، تود جماعة المصالح أن ينجح المرشح الذي تفضله في الانتخابات، وتريد أن يدرك الجميع أن جهودها كانت حاسمة في تحقيق انتصاره، وأن تخلق الانطباع بأن هذه الجهود لجماعة المصالح سوف تستمر في الانتخابات المقبلة بنفس الأسلوب .

عملياً ، يمكن أن تصبح الانتخابات عملاً مخادعاً لجماعات المصالح :

أولاً: نادراً ما تكون جماعة المصالح في موقف يمكنها من تحديد ما سوف تسفر عنه عملية انتخاب ما .

ثانياً: قد ترد مشاركة جماعة المصالح في الانتخابات إلى صدرها (مثلاً، خصمى كان ألعوبة في يد جماعات مصالح خاصة) .

ثالثاً: تركز كثير من جماعات المصالح مواردها على مرشحين هم فعلاً أكثر رجحاناً للنجاح أو لمن لديهم على الأقل فرصة معقولة للنجاح، وتقدم مساعدة اسمية فقط لمن لا يخالجه شك في أنهم خاسرون، ولهذا السبب عادة ما يتوافر لأصحاب المناصب مزية الحصول على مساهمات جماعات المصالح لحملاتهم الانتخابية (ساباتو ١٩٨٤) .

رابعاً: تقدم جماعات المصالح، رغم ذلك، في بعض الأوقات مساهماتها للحملات الانتخابية لمرشحين ممن لا يؤيدون رؤاها؛ لكي تهدئ من معارضتهم لها، بينما تحاول بعض جماعات المصالح جاهدة أن تحدد من الذي سوف ينجح في الانتخاب، وتحتضن جماعات كثيرة أخرى بعض الأوهام على أنهم سيكون لهم تأثير قوى على نتائج الانتخاب، وبقينا، فإن جهودهم الانتخابية أكثر تركيزاً على ما سوف يحدث بعد الانتخاب، ويقال إن الهدف من مساهمات جماعة المصالح في الحملة الانتخابية وجهودها الأخرى هو فتح قناة اتصال بالمسئول العام، بمعنى أن أعضاء الجماعة - أو المتحدث باسمهم - يصبح قادراً على مناقشة آرائهم مباشرة مع المسؤول العام، ويجد منه أذانا صاغية .

وقد أوضح لانجيين (١٩٨٦) أن الوقت الذي يقضيه ممثلاً لحكومة الولايات المتحدة في مكتبه مع ممثلى جماعات المصالح يتوقف على قدر مساهمات (لجنة العمل السياسى «PAC») فى الحملة الانتخابية لذلك المسئول، وهكذا، تشتري فعلاً مساهمات الحملة الانتخابية قناة الاتصال، وقد أكد كل من تشولزمان وتيبرنى (١٩٨٦ : ١٦٤) على أهمية قناة الاتصال، ولا يوجد تأكيد على أن جميع وجهات النظر تجاه قضية ما سوف تقدم إلى المسار التشريعى، وغالباً ما يقتنع المسئول العام الذى استمع إلى جانب واحد فقط من قضية ما بهذا الجانب .

هل تؤثر مساهمات الحملة الانتخابية على سلوك التصويت لدى المسئولين العموميين؟ تذكر أن جماعات المصالح تنفق مساهمات الحملة الانتخابية غالباً على مرشحين يؤيدون فعلاً وجهة نظرهم، وإذا تلقى مرشح ذو وجهة نظر مؤيدة لجماعات، مساهمات من هذه الجماعات التى تحظى بتأييده، ثم تم انتخابه، ثم اتخذ موقف التأييد هذا للجماعات تجاه قرارات تخص الإجهاض، فإن ذلك لا يعنى أن المساهمات فى حملته الانتخابية قد أثرت على تصويت هذا الممثل على تلك القرارات، وهكذا، يجب على الدراسات التى تبحث تأثير مساهمات الحملة الانتخابية على قرارات تصويت المسئولين العموميين أن تأخذ فى اعتبارها العوامل الأخرى، مثل الأيديولوجية السياسية، والارتباطات الحزبية للمسئول العام. وقد فعل ذلك عدد من الدراسات، وكانت محصلتهم النهائية الرئيسية هى أنه يبدو أن مساهمات الحملة الانتخابية تجعل المسئولين ميالين إلى التصويت إلى جانب مصالح الجماعة فى بعض المواقف: المواقف التى تكون فيها القضية غير واضحة للجمهور، وأنها لا تبدو ذات أهمية كبرى للمسئول، أو لحزبه، أو لجمهور دائرته الانتخابية (چاكوبسون، ١٩٨٥، چونز وكيزير ١٩٨٧، چينسبيرج ١٩٨٢).

ومع ذلك، فإن جماعات المصالح الدينية لاتعالج عادة قضايا غير مرئية نسبياً من التى قد يكون لمساهمات الحملة الانتخابية تأثير كبير عليها، ويشكل قليل منها تنظيمات «لجنة العمل السياسى». والمصدران الرئيسيان للمعونات المالية الضخمة التى تقدم للمرشحين، هما الكنائس السوداء التى تجمع الأموال لحملة المرشحين المفضلين لديها، وجماعات «اليمين المسيحى الجديد» التى تقود الحملات لصالح مرشحيتها

المفضلين من خلال وسائل مثل أعمال التسجيل شديد الانتقائية لأصحاب الأصوات الانتخابية، والتوزيع الضخم لبطاقات حصر النقاط، أو مطبوعات أخرى التي تظهر بعض المرشحين في شكل محبب والبعض الآخر في شكل منفر.

أيد في انتخابات عام ١٩٨٠، عدد من جماعات «اليمن المسيحي الجديد» (خاصة جماعة جيري فالويل «الأغلبية الأخلاقية») رونالد ريجان، واستهدفوا أيضاً بعض الليبراليين أعضاء مجلس الشيوخ لهزيمتهم، وقد هُزم أغلبهم فعلاً، وهكذا، ظهر أن جهود «الأغلبية الأخلاقية» وبعض الجماعات المحافظة الأخرى كانت ذات تأثير، ومع ذلك، فمن المحتمل أن هؤلاء الشيوخ كانوا سينهزمون على أية حال، ولقد كانوا شيوخاً من الديمقراطيين الليبراليين داخل ولايات جمهورية محافظة إلى حد غير قليل (مثل السيناتور بايه من إنديانا) في السنة التي نجح فيها بتفوق المرشح الجمهوري في انتخابات الرئاسة، وبعد عام ١٩٨٠، غالباً ما فشلت جهود جماعات «اليمن المسيحي الجديد» في هزيمة الديمقراطيين الليبراليين، رغم أنه كان واضحاً أن هذه الجماعات مثل «الائتلاف المسيحي» كان لها دور حاسم في انتصار الجمهوريين الساحق في انتخابات أعضاء الكونجرس عام ١٩٩٤.

(اللوبي)

المقصود باللوبي الجهود الشخصية المباشرة لإقناع المسؤولين العموميين بتأييد رؤية معينة تجاه قضية عامة ما. وقد استخدمت الجماعات الدينية أسلوب اللوبي منذ بعض الوقت، لكن ازداد ذلك كثيراً في الأزمنة الحالية، وسوف نعطي هذا الموضوع اهتماماً كبيراً فيما يلي في هذا الفصل.

الحالات القضائية

تقوم في بعض الأوقات جماعات المصالح بملاحقة أهدافها من خلال التقاضي، وتتابع بعض الجماعات مثل «الجمعية الوطنية لتقدم الملونين» وأيضاً «الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية» أهدافها بشكل رئيسي من خلال إجراء قضائي أو التهديد باتخاذ إجراء قضائي، ولا تشارك جماعة «شهود يهوه» عادة في الشئون السياسية على

الإطلاق ، ولكنهم أثاروا عدة قضايا مهمة أمام المحكمة (انظر الفصل السادس) تتعلق ببنء حرية الممارسة الدينية فى التعديل الأول للدستور ، وعندما تلجأ هذه الجماعات إلى المحاكم لتحقيق أهدافها السياسية ، فس يكون ذلك غالباً بسبب أن أهدافها السياسية لا تحظى بالشعبية ، وأن فرصتها ضئيلة للنجاح فى العملية التشريعية .

تناضل جماعات المصالح الدينية التى لها عقائد متنوعة أمام المحاكم حول قضايا دينية ، خاصة القضايا التى تتعلق بالشعائر الدينية فى المدارس العامة ، وعلى الجانب الليبرالى - من الذين يفضلون الفصل بين الكنيسة والدولة - نجد جماعات مثل «الاتحاد الأمريكى للحرىات المدنية» ، و«الناس من أجل الطريقة الأمريكية» ، و«لجنة المعمدانىين المشتركة» ، وأيضاً «اللجنة الأمريكية اليهودية» (مع عدد آخر من جماعات اليهود الليبرالىين) ، وعلى جانب المحافظىين - من يفضلون توفيقاً أكبر بين الكنيسة والدولة - نجد جماعات مثل «مؤسسة رذرفورد» ، و«المجتمع القانونى المسيحى» ، وأيضاً «المركز الأمريكى للقانون والعدالة» التى أسسها بات روبرتسون .

الاحتجاج

قد تشارك جماعات المصالح فى الاحتجاج ؛ لكى تؤثر على السياسة العامة ، وقد شرحنا فى فصل سابق دور الكنائس فى احتجاجات الحقوق المدنية ، التى شملت مسيرات ، ومظاهرات ، ومقاطعات ، ومظاهرات الحرية الراكبة ، وأيضاً بعض أعمال العصيان المدنى ، وقامت أيضاً فى أزمنة أكثر حداثة مظاهرات كثيرة ضد عبادات الإجهاض ، كما تقوم جماعات المصالح الدينية فى بعض الأوقات بمقاطعة رعاة البرامج التليفزيونية التى ترى أنها ضارة ، وتقوم أيضاً فى بعض الأوقات بالمرابطة أمام أماكن بيع المواد الإباحية ، وتقوم أحياناً بتنظيم المسيرات أو المظاهرات احتجاجاً على جرائم العنف ، والتمييز العنصرى ، والأسلحة النووية ، والجوع ، وبعض الأوضاع الأخرى .

أنواع جماعات المصالح الدينية

جماعات مركزها الكنيسة مقابل جماعات العضوية الفردية

قسم ويبر (١٩٨٢ ، ١٩٨٦) جماعات المصالح الدينية إلى ثلاثة أنواع : جماعات

مركزها الكنيسة (مثل الميثوديين، والمشيخانيين، ولجنة المعمدانين المشتركة)، وجماعات العضوية الفردية (مثل الحبز من أجل العالم، الإنجيليين من أجل العمل الاجتماعي)، وجماعات الائتلاف (مثل مجلس هيئة العمل بين الأديان بواشنطن)، وقام زوير (١٩٩٤) بمقابلة عدد من ممثلي هذه الجماعات الدينية في واشنطن؛ لبحث الاختلافات الموجودة بين جماعات مركزها الكنيسة وجماعات العضوية الفردية، وتأسيساً على بحث زوير (١٩٩٤ : ٩٨ - ١٠٠) فإننا سوف نلخص بعض التمايزات المهمة بين هذين النوعين لجماعات المصالح الدينية.

١- بينما تأسست جماعات مركزها الكنيسة لرصد أفعال الحكومة التي تؤثر على الكنائس، فقد تأسست جماعات العضوية الفردية لتقوم بالتأثير على السياسة العامة من خلال دوائر الضغط أو تحريك أعضائها للاتصال بالمسؤولين الحكوميين.

٢- بالنسبة لجماعات مركزها الكنيسة، يكون مكتب واشنطن جزءاً من التسلسل الهرمي للكنيسة، في حين أن جماعات العضوية الفردية لا تشكل عادة وحدات فرعية لمنظمات أكبر.

٣- هيئة مكتب واشنطن لجماعات مركزها الكنيسة، كثيراً ما كانوا من بيروقراطيين الكنيسة، وجاء أكثر من نصفهم من رعاة الأبرشية أو من مراكز أخرى بالكنيسة، وأما بالنسبة لجماعات العضوية الفردية فتتكون هيئات مكاتبهم من أفراد لهم خلفيات متنوعة.

٤- ليس النشاط السياسي هدفاً رئيسياً للكنائس، ولهذا تتنافس الجماعات التي مركزها الكنيسة داخل منظمة كنيستها على الموارد والاهتمام، وعلى النقيض فإن جماعات العضوية الفردية تتكون من أفراد شاركوا فيها غالباً بسبب أهدافها السياسية.

نقاط القوة والقيود في كل منها

بعد أن حددنا الاختلافات بين هذين النوعين من جماعات المصالح الدينية، تساءل زوير (١٩٩٤ : ١٠١) بعد ذلك عما إذا كانت هذه الاختلافات تؤدي إلى اختلافات في الأنشطة، وفي نقاط القوة، والقيود.

أولاً : وجد زوير أن هيئات مكاتب واشنطون للجماعتين كان لكل منها علاقات سلطة مختلفة تماماً عن الأخرى، وكان لدى الجماعات التي مركزها الكنيسة قيود تنظيمية أكبر من قيود جماعات العضوية الفردية، وكان عليها أن توضح أنشطتها لقادة منظمات كنائسها، ومع ذلك، فلم يكن لزاماً على الجماعات التي مركزها الكنيسة أن تعبر اهتماماً كبيراً لوجهات نظر أعضائها (أعضاء أبرشيات كنائسهم) وقد أدى هذا، في كنائس ليبرالية التيار الرئيسي، إلى أوضاع قامت فيها دوائر الضغط الديني باتخاذ مواقف ليبرالية في بعض القضايا التي كان أعضاء الأبرشية محافظين تجاهها (هادين، ١٩٦٩، وأدامز ١٩٧٠، وريتشلي ١٩٨٥، وهيرتزك ١٩٨٨).

على الجانب الآخر، وبينما كانت جماعات العضوية الفردية أقل تقييداً على يد السلطات التنظيمية، فقد كانوا أكثر خضوعاً لأعضائها، ويجب أن يكون لدى جماعات العضوية الفردية أتباع مؤيدون، وهم لا يستطيعون تحمل خسارة هؤلاء الأتباع نتيجة لتجاهلهم وجهات نظر الأعضاء.

ناقش زوير (١٩٩٤ : ١١١ - ١١٤) نقاط القوة والقيود النسبية لهذين النوعين من الجماعات، وفيما يلي ملخص لنقاطه الرئيسية.

نقاط القوة للجماعات التي مركزها الكنيسة

- ١- للجماعات التي مركزها الكنيسة صورة شعبية إيجابية تعطيها الشرعية كممثلين سياسيين.
- ٢- كثيراً ما تكون لدى الكنائس موارد كبيرة لدعمها.
- ٣- تمثل الكنائس عدداً كبيراً من أصحاب الأصوات.
- ٤- للكنائس القدرة على التواصل مع المسؤولين العموميين الذين هم في الوقت نفسه من أعضاء هذه الكنائس.
- ٥- للكنائس قوة راسخة بسبب تعدد منظماتها المحلية.
- ٦- للجماعات التي مركزها الكنيسة تجربة في واشنطون أطول من تجربة جماعات العضوية الفردية.

القيود على الجماعات التي مركزها الكنيسة

- ١- يعارض كثير من الناس اشتراك الكنائس في الأنشطة السياسية .
- ٢- لم يلتحق كثير من الناس بالكنائس لأسباب سياسية ، وهم قد لا تهمهم أنشطة الكنيسة السياسية .
- ٣- يقلل التسلسل الهرمي للجماعات التي مركزها الكنيسة من سرعة ومرونة تحركاتها .
- ٤- رجال الضغط في واشنطن للجماعات التي مركزها الكنيسة ، هم نموذج للذين لديهم تدريب ضئيل على التحليل السياسي وأسلوب بناء دوائر الضغط .
- ٥- تميل الجماعات التي مركزها الكنيسة إلى معالجة الكثير من القضايا بدلاً من التركيز على القليل منها .
- ٦- يرى الكثيرون من ممثلي الكنيسة دورهم على أنهم شهداء على المعارك التشريعية بدلاً من العمل على كسبها ، مما أدى إلى التقليل من تأثيرهم .

نقاط القوة لجماعات العضوية الفردية

- ١- لدى جماعات العضوية الفردية جمهور أكثر نشاطاً سياسياً عن جمهور الجماعات التي مركزها الكنيسة .
- ٢- تستطيع جماعات العضوية الفردية بسبب هيكلها التنظيمي ، العمل بسرعة ومرونة أكثر من تلك التي مركزها الكنيسة .

القيود على جماعات العضوية الفردية

- ١- تشعر جماعات العضوية الفردية بحاجتها الكبيرة إلى الحصول على انتصارات لكي تحافظ على عضوية أعضائها ، وهذه الحاجة إلى الانتصارات قد تسلب جزءاً من جهودها المهمة الطويلة الأمد .
- ٢- قد تجد جماعات العضوية الفردية ، بسبب تشتتها الجغرافي ، صعوبة في الحصول على قنوات اتصال مع المسؤولين العموميين المناسبين .

دوائر الضغط من جماعات المصالح الدينية

القيود القانونية على الأنشطة السياسية

لجماعات المصالح الدينية

كان حرمان أعضاء الإكليروس من تولى منصب عام، أحد القيود في الماضي على مشاركة الدين في السياسة، وقد استمر في ولايتين: ماري لاند وتينيسى، إلى أن صدر حكم بعدم دستورية هذا المنع في السبعينيات من القرن العشرين (كيلى، ١٩٩١).

يوجد لدى الكنائس والمنظمات الدينية قيد قانونى حاسم على أنشطتها، وينص البند ٥٠١ (ج) (٣) من قانون الربيع الداخلى بإعفاء الجماعات الدينية وبعض منظمات الخدمة العامة الأخرى من الضرائب، ويمكن لهذه المنظمات، علاوة على ذلك، أن تتلقى مساهمات مالية تخضع من الوعاء الضريبي للجهة المانحة، ومثل ذلك دوراً عظيم الأهمية فى دعمها (دافيز، ١٩٩١ : ١٠٤)، ولكى تحصل المنظمات على هذه المزايا، يجب عليها أن تكون منظمات لا تبغى الربح، ويوجد أيضاً مطلبان إضافيان على قدر كبير من الأهمية :

أولاً : لا يصح للمنظمة أن تخصص جزءاً كبيراً من أنشطتها فى محاولات التأثير على العملية التشريعية.

ثانياً : تمنع مثل هذه المنظمات من المشاركة أو التدخل فى الحملات السياسية لصالح أى من المرشحين لمنصب عام، ويطلق على هذين المطلبين «بند دائرة الضغط» و«البند الانتخابى».

أدت هذه المطالب إلى قضايا أمام المحاكم (دافيز ١٩٩١، جافنى ١٩٩١، كيلى ١٩٩١)، ويجادل بعضهم بوجود الحكم على هذه المطالب بأنها غير دستورية، بينما تقوم هذه المطالب بتقييد الأنشطة السياسية للجماعات الدينية، إلا أن غموضها يترك للجماعات الدينية مجالاً كبيراً لممارسة هذه الأنشطة، وقد ترك للرقابة على الربيع الداخلى وللمحاكم حرية تقدير حجم النشاط الذى يمكن أن تقوم به المنظمات الدينية. وفى الواقع، جادل ديفيز (١٩٩١) بأنهم كانوا يغضون النظر تماماً عن أغلب

الانتهاكات لهذه المطالب، وإجمالاً فقد طورت المنظمات الدينية أساليب العمل طبقاً لنص القانون، وعلى أن تظل قادرة على تحقيق أهدافها السياسية، فمثلاً المنظمة الدينية قد تقوم بتوزيع بطاقات حصر نقاط أو تقارير حول المرشحين في الانتخاب، ورغم أن هذه التقارير لاتصادق صراحة على أى من المرشحين، إلا أنها تشير بوضوح إلى من تراهم صالحين، ومن ناحية أخرى، فقد قامت الحكومة عام ١٩٩٦ بتوجيه الاتهامات لجماعة الائتلاف المسيحي؛ لأنها انتهكت الشروط الخاصة بالنشاط السياسي للجماعات المتمتعَة بالإعفاء الضريبي، وقد كان على الائتلاف المسيحي أن يتنازل عن استحقاق الإعفاء الضريبي .

الاستراتيجيات العامة لدوائر الضغط

قسم هيرتزوك (١٩٨٨ : ٤٩) استراتيجيات دوائر الضغط إلى فئتين :

ضغط منطقة السكن (التي لاتعتمد على الاتصال المباشر مع المشرع) وأيضاً استراتيجيات المصدر الداخلي التقليدية (والتي تركز على الاتصال المباشر مع المشرع)، ورغم أن أكثر رجال دوائر الضغط الدينية يستخدمون كلا من الاستراتيجيتين معاً، إلا أن جماعات المصالح الدينية المختلفة لها حسنات وسيئات في كلا المجالين، وإنه قد أصبح واضحاً أكثر وأكثر أهمية أن يكون لدى أى جماعة قدرات كبيرة في كل من الاستراتيجيتين لكي تنجح .

ضغط منطقة السكن

نظمت ضغوط مناطق السكن؛ لكي تحقق التأثير على المشرع من داخل منطقة سكن المشرع . شرح هيرتزوك (١٩٨٨ : ٤٩) أربع وسائل لتوليد ضغط منطقة السكن .

أولاً : تحريك كتلة الناخبين، وتشمل استراتيجيات تهدف إلى توليد موجة من النمو التلقائي للتأييد من الناخبين (من خلال خطابات، ومكالمات تليفونية . . إلخ) لسياسة ما، وتظهر أن الكثيرين والكثيرين من الناس في منطقة سكن المشرع يتعاطفون بشدة مع هذه السياسة . وقد لاحظ تشولزمان وتيرنى (١٩٨٦ : ١٨٤) أن المسؤولين

العموميين لا يقلقهم بشكل خاص الإدراك المشوش للرؤى عند عامة الناس ، لكن ما يؤثر فيهم هو «إدراكهم بوجود جماعة صغيرة من المواطنين يهتمون بشكل مكثف بأحد الشئون السياسية، ومن المحتمل أنهم سوف يعملون إلى جانب رؤاهم»، وقد أصبحت جماعة اليمين المسيحي الجديد خبيرة في تعبئة ضغوط جذرية، ولكن الجماعات الدينية الليبرالية استخدمت أيضاً هذه الاستراتيجية بقدر أكثر محدودة .

ثانياً : تحريك الصفوة، وتتكون من الجهود التي تبذل لإحداث ضغط من خلال الناخبين من الصفوة في دائرة مسكن المشرع ، وتحتفظ منظمات الضغط بقوائم للشخصيات البارزة في دائرة مسكن المشرع ممن يمكن مطالبتهم بالاتصال سريعاً بممثلهم من أجل قضية سياسية، بينما أصبحت الجماعات الدينية المحافظة تجتهد بإحكام عملية تحريك الجماهير أفضل من أية جماعة دينية أخرى، وكانت الجماعات الدينية الليبرالية هي الأنصل في عملية تحريك الصفوة .

ثالثاً : التحريك الانتخابي المباشر، ويتكون من محاولات التأثير والتركيز على من يفوز في الانتخابات، ويمكن لجماعات المصالح الدينية أن تفعل ذلك من خلال تسجيل أسماء من لهم حق التصويت، وتوزيع النشرات عن رؤى المرشحين، والمصادقة عليهم، والمساهمة بأموال الحملة، وتزويدهم بالعاملين في الحملة، والتأكد من ذهاب المؤيدين إلى صناديق الاقتراع في يوم الانتخاب .

رابعاً : استراتيجيات وسائل الإعلام، وهي محاولات استخدام وسائل الإعلام استراتيجياً بإخراج أحداث درامية، وقد استخدم هيرتزك (١٩٨٨ : ٦٨) مثلاً لذلك عندما قام رياضيون مشهورون بالشهادة لصالح الصلاة في المدارس، بينما كان، على الجانب الآخر، قادة دينيون بأروابهم الكنسية يعقدون مؤتمراً صحفياً على درجات سلم مبنى الكابيتول يشرحون فيه سبب معارضتهم للصلاة في المدارس العامة، وقد صممت مثل هذه التكتيكات للتأثير على وسائل الإعلام؛ لكي تثير الشخصيات البارزة داخل الجمهور ليقوموا بإقناع أعضاء الكونجرس .

استراتيجيات المصدر الداخلي (المطلع) التقليدية : العمل التفصيلي

قد تشكل تعبئة الضغوط الجذرية برامج الكونجرس، وتخلق مناخاً ملائماً، وتهيئ

المشرعين إلى احترام قوة جماعة المصالح، ولكن «العمل التفصيلي» لأعضاء دائرة الضغط يصبح ضروريا لصياغة اللغة الدقيقة أو حصيلة مشاريع القوانين المقدمة (هيرتزك ١٩٨٨)، ويؤكد هيرتزك على وجود اختلاف كبير بين دوائر الضغط الداخلي وبين دوائر الضغط الرمزي. وعندما تُركز جماعة مصالح فقط على توضيح رؤيتها للمشرعين، فذلك لا يكون في الواقع ضغط داخلي. يتطلب الضغط الداخلي أنشطة خُطت خصيصاً لتحقيق أهداف سياسة معينة: إعداد مسودات لغة صياغة مشروعات القوانين، وتجهيز التعديلات المحتملة، وخلق ائتلافات، والتفاوض مع الخصوم، والإمداد بالمعلومات والبراهين لأعضاء الكونجرس.

جادل هيرتزك (١٩٨٨: ٧٠) على أن أغلب أعضاء دوائر الضغط الدينية لا يجيدون تطبيق الاستراتيجيات الداخلية بشكل خاص لعدة أسباب:

أولاً: لدى أغلب دوائر الضغط الدينية هيئة صغيرة من العاملين.

ثانياً: تفتقر كثير من جماعات المصالح إلى التركيز؛ لأنهم يُشغلون أنفسهم بكثير من القضايا، ويؤدي هذا إلى صعوبة تركيز جهودهم على القضايا التي قد يكونون فيها أكثر فاعلية.

ثالثاً: ليس لدى كثير من أعضاء دوائر الضغط الدينية ما يؤكد الحصول على قنوات اتصال مع المشرعين، أو استخدام هذه القنوات إيجابياً عندما يحصلون عليها.

رابعاً: تعوز بعض جماعات المصالح التجربة في تكوين دوائر الضغط.

خامساً: بمعرفة طبيعة القضايا الدينية وقوة رؤى دوائر الضغط الدينية، قد يكون من الصعب عليهم التفكير استراتيجياً وتصالحياً. صفات عادة ما تكون ضرورية لتحقيق التأثير اللازم على العملية التشريعية، وقدم زوير (١٩٨٩: ١٨٥) وصفاً عظيم الأهمية في تفسير سلوكيات جماعات المصالح الدينية:

«وكثير من هذه الجماعات موجودة في واشنطن، ليس لإصدار أو هزيمة تشريع بشكل رئيسي، وإنما لإصدار بيانات، ولا ينصب اهتمامهم الأكبر على نتائج العملية السياسية (رغم أنهم غالباً ما سوف ينجحون) وإنما ينصب على الكيفية التي تدار بها العملية وعلى طبيعة الجدل السياسي، ويحدد النجاح على أساس ما إذا كانت السمات الأخلاقية للقضايا العامة قد روعيت في النقاش أم لا».

من ناحية أخرى، أشار هيرتزك (١٩٨٨ : ٧٩) إلى أن جماعات الضغط الدينية تملك تأثيراً عرضياً فيما يتعلق بالعمل التفصيلي للمصدر الداخلي، وأوضح أن أعضاء دوائر الضغط الدينية قدموا أحسن ما لديهم من جهود المصادر الداخلية تجاه قضايا العلاقات بين الكنيسة والدولة، وقد قدم هيرتزك عدة أمثلة عن الأوضاع التي كان فيها أعضاء دوائر الضغط الدينية فعالين في العمل التفصيلي : الجماعات اليهودية مثل اللجنة الأمريكية اليهودية صاحبة المهارة الكبيرة في جهود المصادر المطلعة على وجه العموم، وخاصة تجاه القضايا المتعلقة بمساعدة إسرائيل، وساعدت جماعة سبتيو اليوم السابع في كتابة الخطوط الإرشادية «للجنة مساواة فرص العمل» عام ١٩٦٤ وعام ١٩٧٢ بسبب اهتمامهم بخصوص فقد أعضائهم لأعمالهم نتيجة أدائهم عبادتهم في يوم السبت، وعملت جماعة الهيئة القومية للإيفانجيليين على إصدار قانون التأمين الاجتماعي عام ١٩٨٣ الخاص بشئون تتعلق بالضرائب وبالأعمال الإضافية (مثل ترميض المنازل) التي تقوم بها المؤسسات الدينية، وكتبت جماعة «نساء أمريكا المهتمات» المشروع المضاد للعروض الإباحية، وكان لجماعة «الخبز من أجل العالم» تأثير على برنامج المعونة الدولية «الطعام من أجل السلام» وقوانين إغاثة المجاعات.

الانتلافات

قام زوير (١٩٨٩) لكي يدرس استراتيجيات الائتلاف لدى جماعات المصالح الدينية، بمقابلة ٣٨ شخصاً من ممثلي الجماعات الدينية التي لها مكاتب في واشنطن، ولقد وجد أن جماعات المصالح الدينية كثيراً ما تعمل من خلال ائتلافات بينها؛ لأنها عادة ما تملك قوى عمل صغيرة وميزانيات محدودة. السبب الآخر هو أن لها هويات وقيم مشتركة.

أكد زوير (١٩٨٩) وهو فريبنج (١٩٩٥) على أن جماعات المصالح الدينية لا تتوافق مع نظرية جماعات المصالح التقليدية في بعض السمات، وأحد هذه الاختلافات هو أن نظرية جماعات المصالح التقليدية تميل إلى التركيز على مصالحها المادية. رغم أن الجماعات الدينية تنخرط في القضايا المادية التي تؤثر عليها (مثل السياسة الضرائبية تجاه المنظمات غير الربحية) إلا أن المكاسب المادية ليست عادة موضوع الاهتمام الرئيسي

لجماعات المصالح الدينية، وقد أشار زوير (١٩٨٩) أيضاً إلى أنه على النقيض من نظرية جماعة المصالح التقليدية، فإن العديد من جماعات المصالح الدينية هذه اهتمت بعملية التعاون على الأقل بقدر اهتمامها بالنتائج وهناك نتيجة أخرى مثيرة، وهى أن جماعات المصالح الدينية تميل إلى تكوين ائتلافات مع الجماعات الدينية الأخرى التى لديها وجهات نظر سياسية مماثلة، بدلاً من أن تنشذ الائتلاف مع الجماعات التى لديها رؤية لاهوتية مماثلة .

عموماً، فإن أغلب جماعات المصالح الدينية تبدو مستعدة للمشاركة فى ائتلاف تجاه قضية سياسية معينة مع أية جماعة أخرى تشاركها الرأى تجاه هذه القضية، ومع ذلك فقد كانت هناك استثناءات لهذا الوضع، وإذا كنت أحد أعضاء دائرة ضغط تعمل على قضية تشريعية، فسيكون من الأفضل لك وجود عدد من الجماعات الدينية فى الائتلاف الذى تشارك فيه، وقد أدرك قادة جماعات المصالح الدينية أنهم يستخدمون أحياناً لأغراض إضفاء الشرعية على ائتلاف ما، وقد يتقاعسون عن الانضمام لهذا الائتلاف، وإجمالاً فإن، بعض الجماعات الدينية مثل «سبتيو اليوم السابع» تدقق عند اختيار شركائهم فى الائتلاف، فمثلاً قد أوضح ممثل لهم أنهم سوف يترددون كثيراً للتحالف مع «كنيسة العلمولوجيا السينتولوجى» أو جماعة «الاتحاد الأمريكى للحرريات المدنية» حتى لو كانوا متفقين معهم على القضية السياسية التى يعملون من أجلها (زوير ١٩٨٩ : ١٧٧).

ينعكس مثل مثير للائتلاف فى كتيب عنوانه «الدين فى المدارس العامة: بيان مشترك عن القانون الحالى»، وكما يشير عنوانه، يقدم هذا البيان تفسيرات عن القانون الحالى للدين فى المدارس العامة حول شئون مثل صلاة الطلبة، وتدريس الدين، والمساواة فى الوصول للمعرفة، والعطلات الدينية، إلخ. وقد صدر هذا البيان المشترك فى واشنطن يوم ١٣ أبريل، ١٩٩٥ وصدقت عليه مجموعة متنوعة عريضة من الجماعات، مثل الاتحاد الأمريكى للحرريات المدنية، واللجنة الأمريكية اليهودية، واللجنة المشتركة المعمدانية، والمجتمع المسيحى القانونى، والهيئة القومية الإيثانجيليكيين، وهيئة الإنسانيين الأمريكيين، وكنيسة العلم المسيحى، ومركز السيخ القومى، ومجلس المسلمين الأمريكيين .

قام ائتلاف أكثر اتساعاً في قانون إحياء الحرية الدينية الذي صدر عام ١٩٩٣ (نوقش في الفصل السادس)، وتراوح تأييد القانون ما بين جماعات علمانية مثل «الاتحاد الأمريكي للحرريات المدنية» إلى الأصوليين البروتستانت، وشمل بروتستانت التيار الرئيسي، والبروتستانت الإيقانجيليين، والجماعات اليهودية، والكاثوليك، وأعضاء ديانات المواطنين الأصليين الأمريكيين، وجماعات المسلمين.

بينما تقوم جماعات المصالح الدينية بتكوين ائتلافات مؤقتة حول بعض القضايا المعينة، فقد أشار زوير (١٩٨٩ : ١٧٨) إلى وجود بعض ائتلافات دائمة نسبياً لجماعات مصالح دينية مثل «مجلس هيئة العمل بين الأديان بواشنطن»، وعندما أنشأ هذا الائتلاف عام ١٩٦٨ اشتمل فقط على الكنائس التي داخل «المجلس القومى للكنائس» ولكنها توسعت بعد ذلك؛ لتشمل ما يقرب من خمس وثلاثين جماعة دينية، من بينها جماعات البروتستانت الليبراليون، والكاثوليك، والجماعات اليهودية، ولكنها لم تشمل الجماعات الدينية الأكثر محافظة، وقد استخدم المجلس قوى عمل لتدمج وتقاسم مواردها لاستخدامها في القضايا السياسية التي لديهم رؤية مشتركة تجاهها، وبدلاً من وجود عدد من الجماعات الدينية المختلفة تعمل منفردة لملاحقة نفس الأهداف، وحدت هذه الجماعات الدينية مواردها لتكون أكثر فاعلية وتأثيراً. وقد أشار زوير أنه بعيداً عن أى أهداف تشريعية، فإن المشاركين في ائتلافات جماعات المصالح الدينية أوضحوا أنهم استفادوا من هذا التزامل المشترك ذاته، وتعلموا من بعضهم البعض، واستمتعوا بصحبة بعضهم البعض.

تمييز دائرة الضغط الدينى

ما الذى تمثله دوائر الضغط الدينى؟ بعيداً عن وجهة النظر العادية فإن دوائر الضغط الدينى تمثل رؤى أعضاء جماعات المصالح التى يتبعونها. ويصف هيرتزك (١٩٨٨ : ١٠١) ثلاثة أنواع من التمثيل المميز نسبياً لدوائر الضغط الدينى.

أولاً: تمثل أغلب دوائر الضغط الدينى مؤسسات كنسية، ومنظمات الكنائس لديها مصالح مؤسسية ملموسة؛ لأن لديها ممتلكات، وموظفين، وتتمتع بالإعفاء الضريبي، وتدير المدارس، والكليات، والجامعات، ومشروعات أخرى. وباعتبارها مؤسسات، فإن منظمات الكنائس لديها مصالح مادية يجب عليها أن تحميها.

ثانياً : تمثل دوائر الضغط الدينية تقاليد لاهوتية وقيما من الكتاب المقدس، بينما تتجنب معظم دوائر الضغط الديني استخدام لغة دينية وهم يمارسون أنشطة الضغط، إلا أن هذه القيم الدينية تزودهم بالحوافز وتوفر العوامل المقيدة للأهداف التي ينشدونها في العملية التشريعية، وعلى النقيض، فإن كثيراً من جماعات المصالح الأخرى ينشدون عادة مكاسب مادية لأعضائها.

ثالثاً : قد تمثل دوائر الضغط الدينية منظمات كنسية عالمية بدلاً من منظمات الكنائس الأمريكية فقط، وكثير من الكنائس هي منظمات دولية تشارك في أنشطة مثل إدارة وكالات الإغاثة، وبرامج الإرساليات الدينية، وبرامج التنمية، وتشمل منظمات الكنائس التي لها أنشطة دولية الكنيسة الكاثوليكية، والمجلس القومي للكنائس، والكنيسة المعمدانية، وسبتيو اليوم السابع، والهيئة القومية للإيقانجيليين، وكنائس أخرى، ويؤثر الارتباط الدولي على منظور وأهداف جماعة الضغط الدينية، خاصة في القضايا التي تتعلق بالسياسة الخارجية، فمثلاً، شارك كثير من جماعات الضغط الكنسية بقوة في قضايا حقوق الإنسان وفي السياسات تجاه أمريكا الوسطى.

استقطاب المسئولين العموميين المتدينين

ذوى الرؤية المشتركة فى دائرة الضغط

هل تستطيع دوائر الضغط أن تعتمد على تأييد المسئولين العموميين الذين يشاركونهم فى الرؤى الدينية؟ ناقشنا فى فصل سابق الأفضليات الدينية التى لدى أعضاء الكونجرس، وجادلنا فى أن التوزيع الخاص لهذه الأفضليات الدينية قد يكون مسئولاً جزئياً عن حقيقة أن الكونجرس لم يحقق أبداً تأييداً كافياً لإصدار التعديل الدستورى المقترح للصلاة فى المدارس، فهل تؤثر العقائد الدينية لأعضاء الكونجرس على قراراتهم؟ أوضح البحث بوجه عام، أن الارتباط الدينى لا يبدو أن له تأثيراً مفاجئاً على قرارات التصويت عند أعضاء الكونجرس باستثناء قضية الإجهاض (بيج وآخرون ١٩٨٤)، وتبدو الرؤى الدينية أن لها تأثيراً على سلوك التصويت تجاه قضية الإجهاض، خاصة بين الكاثوليك (هانا ١٩٧٩).

وقام، مع ذلك، هانا (١٩٧٩) وأيضاً بنسون وويليامز (١٩٨٦) بدراسات عن أعضاء الكونجرس من ناحية عقائدهم الدينية بدلاً من تفضيلاتهم الدينية العامة، ووجدت كلتا الدراستين علاقات قوية بين عقائدهم الدينية وتصويتهم. قد يختلف أحد الأعضاء الذين لهم هوية دينية معينة عن الآخر في هذا السلوك، فمثلاً، استطاع هانا تمييز أساليب متنوعة يمكن أن تؤثر بها التقاليد والفلسفات الكاثوليكية المختلفة على الرؤى السياسية لأعضاء الكونجرس الكاثوليك، ويدعى هانا بأنه يبدو أن اثنين من هذه التقاليد هما المسيطران، الأول يؤكد على المبادئ الصارمة للسلوك، والقواعد، والإرشادات، والإخلاص القوى الطاهر تجاه الواجب والنظام، والآخر يركز على الحب المسيحي، والرحمة، والاهتمام بالإنسانية وخاصة الفقراء والمساكين، وعند دراسة العقائد الدينية لدى المسؤولين العموميين طبقاً لهذه الأسس، يصبح من الواضح أن لها تأثيراً على قراراتهم السياسية.

قنوات الاتصال

إلى أي حد حققت جماعات المصالح الدينية قنوات اتصال مع المسؤولين العموميين؟ أوضح هيرتزك (١٩٨٩/أ) أن القدر الذي يمنحه أعضاء الكونجرس لقنوات اتصال فعلية لدوائر الضغط الدينية يتوقف بقدر كبير على رؤاهم الأيديولوجية والدينية الخاصة، ويميل أعضاء الكونجرس إلى استخدام مصفاة (فلتر) إزاء رؤى الجماعات الدينية التي يختلفون معها، وبالنسبة لجماعات «اليمن المسيحي الجديد» مثلاً، اتضح أن أعضاء الكونجرس الذين تحادث معهم هيرتزك ينحازون بشدة إلى جانب، أو ضد مثل هذه الجماعات، ويؤسسون فتح قنوات الاتصال على ما إذا كانوا يتفقون أو يختلفون معهم، وأغلب واضعي السياسة يمنحون قنوات الاتصال الأكبر لمن هم يتفقون معهم، ولهذا السبب، تقوم دوائر الضغط عادة باستقطاب، إلى داخل دائرة ضغط مع صانعي السياسة، الذين يتعاطفون مع أهدافهم، ويتجنبون أولئك الذين يعارضون هذه الأهداف، وعندما يتعلق الأمر بدوائر الضغط الديني، فقد لايسرى مثل هذا النمط المعتاد. وقد جادل بيرى (١٩٧٧ : ٢١٨) على أن جماعات المصالح العامة (شاملة الجماعات الدينية) كانوا أكثر ميلاً من الجماعات الأخرى لممارسة الضغط على خصومهم.

جادل هيرتزك (١٩٨٩/أ) على أن الجماعات اليهودية كانت بالغة النجاح في فتح قنوات اتصال مع الكونجرس ومع البيت الأبيض، ويكمن جزء من السبب في ذلك في ارتباطهم العرقي والديني مع اهتمامات السياسة الخارجية الاستراتيجية، ويعزو هيرتزك هذا النجاح أيضاً إلى نوعية قيادتهم وإلى طبيعة أعضائهم الدارسين والمتمرسين سياسياً، ويجادل هيرتزك بأن مثال وسائل دوائر الضغط اليهودية يعنى أن دوائر الضغط الممتازة على ناحية الجماعات الدينية الأخرى، يمكنها في ظل ظروف مواتية، التغلب على التصفية الناجمة عن انحيازات صانعي السياسة، ومع بعض الاستثناءات الملحوظة، فإن الجماعات الدينية عادة ليست مناضلة بالقدر الكافي، ولا تملك المهارة الكافية لممارسة العمل التفصيلي لدوائر الضغط.

أشار أيضاً إلى أن القدر الذي ينحسر فيه تيار قناة الاتصال لجماعة مصالح دينية ما أو يتدفق، يعتمد على تكوين الكونجرس السياسي في وقت ما، فمثلاً، عندما سيطر الجمهوريون على الكونجرس عام ١٩٩٤، ازدادت قنوات اتصال الجماعات الدينية المحافظة، وتناقصت للجماعات الدينية الليبرالية، وبطريقة ماثلة، تعتمد قنوات الاتصال بالبيت الأبيض لمدي بعيد على من هو الرئيس. فمثلاً قد أوضح هيرتزك (١٩٨٩/أ : ٢٦٤) أن البيت الأبيض أيام الرئيس ريجان قام بتعيين پروتستانتى، وكاثوليكى، ويهودى، لبناء ومداومة الاتصال مع الناخبين الدينيين، ومع ذلك فإن المنسق البروتستانتى كان إيثانجيليكياً متعاطفاً مع «اليمين الدينى الجديد» وكان الكاثوليكى من أنصار جماعة الحق في الحياة الكاثوليكية، واليهودى كان من المحافظين الجدد، وهكذا، كانت قنوات اتصال الجماعات الدينية تمر من خلال مصفاة محافظ، وعلى النقيض، فإن قنوات الاتصال أيام إدارة الرئيس كلينتون كانت أكبر لجماعات المصالح الدينية الأكثر ليبرالية، وإجمالاً، فإن الجماعات المعمدانية (مثل اللجنة المشتركة للمعمدانيين) كان لها في الأغلب أفضلية أكبر للوصول إلى كلينتون- لأنه من المومدانيين.

فعالية دوائر الضغط الدينى

قام زوير (١٩٩٤) في دراسته لأفراد دوائر الضغط الدينى فى واشنطنون بفحص

نموذجين لما يفترض أن تفعله الجماعات الدينية في ميدان السياسة: نموذج الشهادة «يدعو الجماعة أن تكون شاهداً مخلصاً، تقول الصدق للسلطة، بصرف النظر عن التأثير السياسي الذي تملكه الجماعة» (زوير ، ١٩٩٤ : ١١٠). ونموذج الفوز يدعو الجماعة لأن تملك تأثيراً ضخماً على محصلة العملية السياسية .

رأى ٤٤٪ من بين أفراد دوائر الضغط الدينية في الدراسة، أن دورهم الرئيسي كان مبنياً على أساس الشهادة، ورأى ٢٨٪ دورهم مبنياً على الفوز، ولم يستطع الباقون أن يختاروا (زوير ١٩٩٤ : ١١٠)، ومن ثم فليس الفوز بالضرورة هو الهدف الأكثر أهمية لدى جماعات المصالح الدينية، وقد أكد هذا المحور هوفريننج (١٩٩٥) الذي نظر إلى أفراد دوائر الضغط الدينية على أن لهم دوراً مثل دور الأنبياء يركز على التوضيح المخلص للقيم الدينية بدلاً من تحقيق النجاح في بعض الأهداف التشريعية، وإجمالاً، يوجد نمط عظيم الأهمية في النتائج التي وصل إليها زوير : كان ثلاثة أرباع جماعات الشهادة تقريباً جماعات مركزها الكنيسة، بينما كان ثلثا جماعات الفوز تقريباً من جماعات العضوية الفردية، وهكذا كانت المجموعات التي مركزها الكنيسة تركز بشكل أكبر على الشهادة، بينما تركز جماعات العضوية الفردية أكثر على الفوز بالانتصارات السياسية .

ما هي المتطلبات اللازمة لفعالية دوائر الضغط؟ أبرز بيرى (١٩٨٤ : ١١٩ - ١٢٣) عدداً من القواعد التي سوف نلخصها فيما يلي :

أولاً: في المقام الأول، يجب أن يكون لدى أفراد دوائر الضغط مصداقية، ويجب أن يتمكن صانعو السياسة من الاعتماد على أمانة واستقامة أفراد جماعات الضغط، وأن ينظر صانعو السياسة إلى معظم أفراد دوائر الضغط الدينية على أن لديهم الأمانة والاستقامة .

ثانياً: يجب على أفراد دوائر الضغط أن يفصلوا معلوماتهم الحقيقية عن السفسطة والتفاهات، ويجب أن يكون لديهم فهم عميق لمجالهم السياسي، ويجب أن يكونوا قادرين على تقديم المعلومات التي يحتاجها صانعو السياسة .

ثالثاً: يجب على أفراد دوائر الضغط أن تحرص على عدم إحراق جسورها، وينبغي على أفراد دوائر الضغط التي تفشل في الحصول على تأييد أحد صانعي السياسة تجاه قضية معينة ألا يقوموا بمعاداته وتمزيق فرص التعاون معه في المستقبل .

رابعاً: يجب على أفراد دوائر الضغط أن يكونوا قادرين على القبول بالحل الوسط، وقد يكون ذلك أكثر صعوبة لجماعات المصالح الدينية في الأوقات التي يعالجون فيها قيماً أخلاقية، مما يكون عليه الحال مع جماعات المصالح الأخرى التي تنشُد مكاسب مادية.

خامساً: يجب على أفراد دوائر الضغط أن تخلق مناخاً من الاعتمادية المتبادلة مع صانع السياسة، حتى يستطيع هو أيضاً أن يعتمد عليهم كمصدر أمين للمعلومات.

أشار هيرتزك (١٩٨٨ : ٤٧) إلى أن أفراد دوائر الضغط يصبحون أكثر نجاحاً إذا ما كانت خبرتهم معززة بتأييد جمهور الناخبين، وهكذا، فإن أفراد دوائر الضغط الجيدين يكونون قادرين على توليد تأييد جذري يعزز جهودهم، ويفعل بعض جماعات المصالح الدينية ذلك بطريقة جيدة، وبعضهم أقل مهارة، والبعض الآخر ليس لديه أية قدرات في هذا المجال.

أشار هيرتزك (١٩٨٨ : ٤٧) إلى أن التماسك داخل جماعة المصالح الدينية هو أمر مهم في تقرير فعاليتها، فمثلاً، عندما تناقش جماعات الضغط اليهودية قضايا العلاقات بين الكنيسة والدولة مع صانعي السياسة، يعرف صانعو السياسة أن هناك موقفاً متماسكاً بين اليهود إزاء هذه القضايا، ومن ناحية أخرى عندما تناقش جماعات كنيسة پروتستانت التيار الرئيسي الليبراليين نفس هذه القضايا مع صانعي السياسة، يكون صانعو السياسة على علم بوجود اختلافات كبيرة بين رؤية قادة الكنيسة ورؤى تابعيها، وسيكون لقدرة التماسك بين أعضاء جماعة دينية بطبيعة الحال تأثير قوى على قدرة أفراد دائرة الضغط لهذه الجماعة على توليد تأييد جذري تجاه بعض الأوضاع.

تمثيل القادة الدينيين

الفضوة بين إكليروس پروتستانت التيار الرئيسي

وبين أعضاء الكنيسة

ظهرت بداية من دراسة أيرسول (١٩٥١) «تشكل الكنيسة دوائر ضغط في عاصمة الدولة»، مجموعة من الدراسات التي أوضحت أن أفراد دوائر ضغط الكنيسة في

واشنطن عززت رؤية قادة الكنيسة بدلاً عن رؤية أعضاء الكنيسة عامة، وقد عززت هذه السمة دراسة هادين (١٩٦٩) «العاصفة تتجمع في الكنائس»، الذي أوضح فيها أن حماس الإكليروس الليبرالي تجاه حركة الحقوق المدنية لم تشاركهم فيه أغلبية الأعضاء الأكثر محافظة في كنائسهم، مستخدماً بيانات من دراسته عن إكليروس البروتستانت، وأيضاً من دراسة جلوك وستارك (١٩٦٥) عن كافة الناس دون رجال الدين، وانتهى هادن (١٩٦٩ : ٦٨) إلى أن «البروتستانتية انقسمت داخل وبين الطوائف تجاه أغلب القضايا الأساسية في التعاليم اللاهوتية»، منذراً بانحسار العضوية في كنائس بروتستانت التيار الرئيسي في السنوات القادمة، كما حذر هادين (١٩٦٩ : ٥) من أن «الكنائس البروتستانتية متورطة في أزمة عميقة ومعقدة قد تؤدي في السنوات القادمة إلى تمزيق أو تغيير جاد في طبيعة الكنيسة نفسها».

استمر ظهور هذه السمة لوجود فجوة بين ليبرالية إكليروس بروتستانت التيار الرئيسي ومحافظة أبرشياته في دراسة آدم (١٩٧١) «غودوائر ضغط الكنيسة في واشنطن»، ودراسة ريتشلي (١٩٨٥) «الدين في الحياة العامة بأمريكا»، ودراسة هيرتزك (١٩٨٨) «تمثيل الله في واشنطن»، وتذكر أننا قدمنا في الفصل السابع بيانات متنوعة توضح أن القادة الدينيين هم غالباً أكثر ليبرالية من عامة الناس.

دور المندوب مقابل دور القيم لقادة الكنيسة

لقد كان موضوعاً للجدل أن قادة أية منظمة يسيطرون على المنظمة؛ لكي يحققوا أهدافهم الشخصية بدلاً من أهداف المنظمة، وكان هذا هو «القانون الحديدي لحكم الأقلية» في الدراسة التي قدمها ميشيل (١٩٦٢)، وقام هيرتزك (١٩٨٨ : ٩٧) مقتبساً من عمل بيتكين (١٩٦٧) «مفهوم التمثيل»، بالتمييز بين نوعين من الوظائف التي يقوم بها الممثلون : دور القيم، ودور المندوب. دور القيم هو الوضع الذي يجب على الممثل فيه أن يستخدم (أو تستخدم) حكمه الخاص على الأمور وتفكيره في تقرير سياسة ما بدلاً من أن يقوم -ببساطة- بعمل ما يريده الناخبون. دور المندوب هو الوضع الذي يجب فيه على الممثل أن يعمل ما يريده الناخبون.

يمكن استمرار المجادلات لصالح أي من هذين الدورين للتمثيل، ويمكن المجادلة مثلاً، بأن قادة جماعات بروتستانت التيار الرئيسي قد قاموا فعلاً باتخاذ المواقف

السليمة لكنائسهم تجاه القضايا، وأن المشكلة الحقيقية هي أنهم لم يقوموا بتوضيح الصورة حول هذه القضايا لأبرشياتهم بشكل سليم، وقد جادل كى (١٩٦١ : ٥٢٥) على أن الارتباط بالأهداف لجماعة ما يتغير مع تغير درجة الانخراط داخل الجماعة، ويشرح قادة القمة موقف الجماعة فى أنقى أشكاله، ويؤيد المستوى الذى يليهم من الأعضاء النشطين بصفة رئيسية الموقف الرسمى، ويليههم بعد ذلك أعضاء يشاركون القادة فى مواقفهم بدرجات متفاوتة طبقاً لمستوى انخراطهم الذاتى. وقد جادل إليوت كوربت رئيس جماعة الضغط فى الكنيسة الميثودية المتحدة بواشنطن قائلاً عندما يكون الأمر متعلقاً بقضايا أخلاقية، يجب على الكنيسة استخدام سلطتها القيادية ولن يكون فى استطاعتها الانتظار حتى تحصل على موافقة الأعضاء (ريتشلى ١٩٨٥ : ٢٥٤)، ومع ذلك، وبالنسبة لفعالية جهود دوائر الضغط، جادل هيرتزك (١٩٨٨) قائلاً: إن دائرة ضغط الممثل (دور المندوب) سوف تكون أكثر فعالية عن دائرة ضغط «حكم الأقلية» (دور القيم).

ازدياد التمثيل لأفراد دوائر الضغط الدينية

أشار هيرتزك (١٩٨٨ : ٤٤) إلى وجود نزعتين مهمتين أدتا إلى ازدياد قوة التمثيل التى لدى جماعات المصالح الدينية.

أولاً: الازدياد فى عدد وتنوع جماعات الضغط جعلها أكثر تمثيلاً لتعددية العقائد والممارسات الدينية التى لدى عامة الناس.

ثانياً: أفراد دوائر الضغط الدينية أكثر تعرضاً الآن للإحساس بأنه ينبغى عليهم توليد ضغط من الناخبين على أعضاء الكونجرس، ويتطلب ذلك ضرورة وجود توافق تام بين القادة الدينيين وبين أتباعهم.

قام هيرتزك (١٩٨٨) بالتماثل مع ويبر (١٩٨٢، ١٩٨٦)، بالتمييز بين نوعين تنظيميين من جماعات المصالح الدينية:

- ١- طائفة الكنيسة، والتى تكون فيها دوائر الضغط من أجل أنشطة أخرى أمراً عرضياً.
- ٢- منظمة التراسل المباشر، والتى يشترك الأعضاء فيها لأسباب سياسية بحتة، وقد قال هيرتزوك مقتبساً من عمل هيرشمان (١٩٧٠): إن السمة الرئيسية لمنظمة

التراسل المباشر التي تميزها عن المنظمات الطائفية هي سهولة الخروج منها، فمثلاً، إذا أصبح أحد أعضاء «الائتلاف المسيحي» غير راض عما تفعله قيادتهم، ويريد الخروج من المنظمة، يكون من السهل عليه أن يفعل ذلك، وببساطة لا يقوم الشخص بإرسال أى مساهمات أخرى. ولكن، ليس من السهل بالمثل على عضو في الكنيسة المشيخانية أن يترك الأبرشية المحلية؛ لأنه يعارض ما يفعله قادة المشيخانية في واشنطن، وهكذا، يجب على منظمات التراسل المباشر أن تعبر اهتماماً مباشراً لصيقاً لرؤى أعضائها أكثر مما تفعله المنظمات الطائفية.

إن دراسة هيرترك (١٩٨٨) عن مدى التمثيل الذي لدى جماعات المصالح الدينية قادتته إلى ثلاثة استنتاجات سوف نلخصها فيما يلي:

أولاً: فى أى من الجماعات الدينية، يوجد أحياناً تفاوت بين رؤى دائرة الضغط ورؤى الأعضاء، فمثلاً، «المجلس اللوثري» يتوافق مع آراء الأعضاء فى قضية الإنفاق البيئى، ولكنه يختلف مع أعضائه تجاه قضية الصلاة فى المدرسة.

ثانياً: ترتبط نفوذ دوائر الضغط وفعاليتها فى التعبئة الجماهيرية بقوة مع درجة تأييد الأعضاء لهم، وعلى سبيل المثال، بينما كانت مختلف كنائس پروتستانت التيار الرئيسى تؤيد حقوق الإجهاض، قامت كنيسة الأساقفة بقيادة جهود دائرة الضغط بسبب تأييد الأعضاء القوي لهذه القضية، وبالمثل، فإن جماعات ضغط البروتستانت المحافظين دينياً سوف يقومون بالتركيز على القضايا الاجتماعية؛ لأنهم سيحظون بأكثر تأييد من أعضائهم فى هذا المجال.

ثالثاً: يعمل التأثير الجماعى لدوائر الضغط الدينية بشكل معقول جداً على تمثيل أعراض شريحة من الوجدان العام، وتنصب اهتمامات التمثيل الجماعى على سلامة الكيفية التى يقوم بها جميع الممثلين كمجموعة واحدة بتمثيل كل الناخبين كمجموعة واحدة، وبدلاً من التساؤل عن سلامة الكيفية التى يقوم بها كل فرد من أفراد دائرة الضغط الدينى بتمثيل أعضائهم المعينين، فإننا سوف نتساءل عن سلامة الكيفية التى يقوم بها أفراد دائرة جماعات الضغط الدينية فى واشنطن كمجموعة واحدة بتمثيل الرؤى الدينية والسياسية للشعب الأمريكى بأجمعه، وقد جادل هيرترك أنه بينما كان تمثيل دوائر الضغط الدينية فى واشنطن لا يمثل انعكاساً تاماً للرأى العام، إلا أن دوائر

الضغط الدينية هذه تعمل بشكل معقول للغاية؛ لتحقيق التمثيل الجماعى، ويوجد تنوع كبير داخل أفراد دوائر الضغط الدينية من نواحى الأيدولوجية، واللاهوتية، والتنظيم، وهم يمثلون الرؤى تجاه مجال متسع ومتنوع من القضايا التى لها اهتمام شعبى عريض.

جماعات المصالح اليهودية

هناك أنواع مختلفة من منظمات الضغط اليهودية، حتى على الرغم من وجود التوافق بين أكثرها تجاه مجال متسع من القضايا، والجماعات اليهودية الرئيسية (شاملة، اللجنة الأمريكية اليهودية، ومنظمة بيناى بريث المضادة للتشهير، والكونجرس الأمريكى اليهودى، واتحاد الأبرشيات الأمريكية العبرية) جميعها من الليبراليين، وليست جماعات الضغط اليهودية جميعها معاً كبيرة، ولكنها فعالة، خاصة بالنسبة للقضايا التى تتعلق بإسرائيل، وبالعلاقات بين الكنيسة والدولة، ولكل منظمة يهودية مجموعة أفراد لدائرة الضغط الخاصة بها، وقد أصبح هايمان بوكسيندر، عضو اللجنة الأمريكية اليهودية، نموذجاً أسطوريا لرجل الضغط الدينى المؤثر الفعال، أيضاً بينما كانت منظمة الاتحاد الأمريكى للحريات المدنية منظمة علمانية، إلا أن اليهود يشكلون نسبة جوهرية بين أعضائها.

يشكل اليهود أقل من ٣٪ من تعداد سكان أمريكا، ومع ذلك يوجد لديهم تأثير وقنوات اتصال مع صانعى السياسة غير متناسبة مع حجمهم، ويوجد لذلك أسباب عدة :

أولاً : اليهود لديهم مستويات دخل وتعليم أعلى من المتوسط، وهذا - بالترابط مع إنجازاتهم المثيرة للإعجاب فى كثير من المجالات داخل المجتمع - أدى إلى ازدياد نفوذهم.

ثانياً : كان اليهود عظيمى النشاط فى السياسة الأمريكية، وقد نقلت دراسة «دائرة الضغط فى واشنطن» (١٩٨٧ : ٨٠) مقولة توماس أ. دين . المدير التنفيذى لمنظمة «لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية الأمريكية» : «التجارب الأليمة طوال ألفين من السنين أجبرتنا على الانخراط فى الأنشطة السياسية على مدار الأربع والعشرين ساعة».

ثالثاً : كان التركيز الجغرافي لكثير من اليهود في ولايات سياسية جوهرية (مثل نيويورك) يعنى أن المنظمات القومية للأحزاب السياسية لاتستطيع أن تتجاهل أصحاب الأصوات من اليهود .

رابعاً : جادل هيرتزك (١٩٨٩/ أ : ٢٧٤) بأن الجماعات اليهودية كانت ناجحة في الحصول على قنوات اتصال مع الكونجرس ، ومع البيت الأبيض ، بسبب نوعية قاداتهم ، وأيضاً لأنهم كانوا يندشون هذا الاتصال بجدية ونشاط .

لم يكن جميع اليهود أو المنظمات اليهودية من الليبراليين ، وقد ناقشنا في الفصل الثامن بروز حركة سياسية صغيرة من المحافظين الجدد من بين بعض المثقفين اليهود ، وجادل هؤلاء المحافظون الجدد ، بين أشياء أخرى ، في أن الليبرالية لم تخدم جيداً المصالح الاقتصادية لليهود وللمجتمع (ليرنر وآخرون ، ١٩٨٩) ، وبالنسبة للقضايا غير الاقتصادية (مثل القضايا الاجتماعية) يميل اليهود الأرثوذكس والحسيديين ، إلى مشاركة البروتستانت المحافظين في رؤاهم ، و«المجلس الحاخامي» هو المؤسسة القومية لليهود الأرثوذكس الذين يشكلون فقط حوالي ١٠٪ من مجتمع اليهود ، ويميل اليهود الإصلاحيون ، واليهود المحافظون ، واليهود العلمانيون (لهم خلفية يهودية ولكنهم غير متدينين) لأن يكونوا الليبراليين سياسياً ، واليهود الأرثوذكس أكثر محافظة - سياسياً على الأقل - تجاه بعض القضايا .

ليست منظمات الضغط اليهودية دائماً من الليبراليين ، فمثلاً ، المنظمات اليهودية كانت تنتقد برامج العمل الإيجابي ؛ لأنها كانت تنظر إلى هذه البرامج على أساس أنها من نظام الحصص النسبية ، وأن نظام الحصص استخدم في الماضي ليحد من عدد اليهود في بعض المهن ، وأيضاً في بعض أنواع الفرص (مثل الالتحاق بالمدارس العليا) .

الجماعات اليهودية متفانية دائماً في حمايتها لإسرائيل ، رغم وجود بعض الاختلافات في الرأي تجاه سياسات معينة ، وتمثل «لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية الأمريكية» (AIPAC) رأس الحربة لأنشطة دوائر الضغط الموالية لإسرائيل ، ووصفتها دراسة «دائرة الضغط في واشنطن» (١٩٨٧ : ٧٩) على أنها «واحدة من أكثر منظمات الضغط فعالية في واشنطن» ، ولدى أكثر منظمات الضغط اليهودية تنوع في أهدافها السياسية ، ولكن الهدف الوحيد لمنظمة «لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية الأمريكية» هو

أمن إسرائيل، ويشارك قادة معظم منظمات الضغط اليهودية الرئيسية الأخرى في عضوية لجنتها التنفيذية، وتنظم لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية الأمريكية دوائر ضغط على صانعي السياسة، وتوزع قوائم تسجيل عن الكيفية التي أدلى بها واضعو السياسة بأصواتهم في القضايا المتعلقة بإسرائيل، وتقوم بتوفير المعلومات لأعضائها عن الشؤون السياسية المتعلقة بإسرائيل، وتؤثر على المساهمات للحملة الانتخابية الخاصة بصانعي السياسة.

على الصعيد الشعبي، أيدت بقوة المنظمات اليهودية الفصل التام بين الكنيسة والدولة، والسياسات الليبرالية الاجتماعية والاقتصادية، والحريات المدنية، وقاموا بالائتلاف مع جماعات أخرى بتأييد بعض الأمور الليبرالية مثل حقوق المرأة، والمساواة العنصرية، وحقوق الإجهاض للنساء، ومساعدة الفقراء.

بالنسبة للاستراتيجية، فإن منظمات الضغط اليهودية تبدو في أحسن حال بالنسبة للعمل التفصيلي لدوائر ضغط المصادر الداخلية، ويجيدون أيضاً تحريك الشخصيات المهمة للاتصال بصانعي السياسة داخل منطقة معينة، ويمكنهم أيضاً تعبئة ضغوط جذرية كبيرة تجاه القضايا التي تتعلق بإسرائيل.

جماعات پروتستانت التيار الرئيسي

لدى أغلب طوائف التيار الرئيسي (مثل، الميثودية، والأسقفية، والمشيخانية، واللوثرية، والمعمدانية الأمريكية) من يمثلهم في واشنطن، و«المجلس القومي للكنائس» هو الائتلاف الجوهري لعدد من جماعات پروتستانت الليبراليين، ويوجد أيضاً عدد من جماعات العضوية الفردية مثل «الخبز من أجل العالم» (ائتلاف ديني يعمل على حل مشاكل الجوع في العالم)، وأغلب دوائر الضغط الرئيسية لكنيسة پروتستانت التيار الرئيسي هم أعضاء في جماعتين ائتلافيتين، «التأثير المتبادل بين العقائد» (ائتلاف بين پروتستانت، والكاثوليك، واليهود، والمسلمين، وآخرين)، وأيضاً «مجلس هيئة العمل بين الأديان بواشنطن» (WISC)، ومن خلال هذه الائتلافات استطاعت جماعات العضوية الفردية أن تتشارك في بعض الموارد (مثل قوائم المراسلات البريدية) وتنسيق أنشطتها لتحقيق أهدافها المشتركة، ويوجد أيضاً

جماعات ائتلاف أخرى مثل «الائتلاف الدينى لحقوق الإجهاض» (ائتلاف بين البروتستانت الليبراليين وجماعات يهودية)، كما كونت دوائر ضغط بروتستانت التيار الرئيسى أيضاً ائتلافات مع جماعات دينية أخرى، ومع جماعات علمانية (مثل الاتحاد الأمريكى للحقوق المدنية) على أساس «هدف معين» يتوقف على القضية موضع الاهتمام.

دعنا ندرس تمثيل الجماعات الدينية السوداء فى واشنطن، وقد ناقشنا فى فصل سابق الدور المحلى الذى لعبته الكنائس السوداء فى السياسة، على المستوى القومى، وبعيداً عن تمثيل جماعات مثل «الجمعية الوطنية لتقدم الملونين»، و«عصبة الحضرة» و«مؤتمر قيادة المسيحيين الجنوبيين»، توجد مكاتب بواشنطن لعدد من الممندان السود أو الطوائف الميثودية (مؤتمر الممندان القومى التقدمى، والكنيسة المسيحية للأساقفة الميثوديين، وكنيسة صهيون للأساقفة الميثوديين الأفارقة، ومؤتمر الممندان القومى بالولايات المتحدة الأمريكية . . إلخ)، وقد لاحق الأمريكيون السود أهداف الحقوق المدنية من خلال ائتلافات مع الجماعات الدينية الأخرى، مثل المجلس القومى للكنائس، ومع جماعات علمانية مثل الاتحاد الأمريكى للحريات المدنية، وعموماً، فإن أغلب رؤى الأمريكين السود تجاه قضايا الحقوق المدنية، والقضايا الاقتصادية، ممثلة عادة من خلال تضامنهم مع جماعات بروتستانت التيار الرئيسى، والجماعات اليهودية، وجماعات الكاثوليك، وقد جادل مع ذلك هيرترك (١٩٨٨) فى أن رؤى السود المحافظة تجاه بعض القضايا الاجتماعية (مثل الإجهاض، والصلاة فى المدارس) كانت ممثلة من خلال بعض جماعات البروتستانت المحافظة دينياً وسياسياً.

أخذين دوافعهم الأساسية من هذه الحياة الدنيا، ومن الإصلاحيين الاجتماعيين، ومن حركة الإنجيل الاجتماعى، وهى مؤسسة ذات توجه أخلاقى، أصبح قادة بروتستانت التيار الرئيسى فعالين فى نوعيات مختلفة من القضايا السياسية، ورأى البعض أن مشاركتهم فى حركة الحقوق المدنية كانت ذروة نشاطهم السياسى (جيلين، ١٩٩٣ : ٧٢) وقد عمل قادة بروتستانت التيار الرئيسى أيضاً من أجل حقوق الإجهاض، والمساواة الجنسية، والعمل الإيجابى، والفصل بين الكنيسة والدولة، والصلاة فى المدارس، ومعارضة الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا، وضد سياسة

الولايات المتحدة فى السلفادور ونيكاراجوا، وتأييد برامج مساعدة الجائعين والمشردين، وهناك أيضاً قدر عال من الحرص على السلام (خاصة من كنائس السلام التاريخية-الصاحبيون، والمينونيت، والأخوة) ومعارضة الأسلحة النووية (وأسلحة الدمار الشامل الأخرى) بين العديد من قادة پروتستانت التيار الرئيسى، كما توجد أيضاً حركة نشطة قامت بها جماعات شتى ممن يؤسسون جهودهم لحماية البيئة على التعاليم المسيحية (كيرنز، ١٩٩٦). باختصار، فإن جماعات پروتستانت التيار الرئيسى من الليبراليين لاهوتياً، أيدوا بوجه عام المواقف الليبرالية تجاه مجال متسع من القضايا.

بعد انتهاء أيام ذروة نشاطهم السياسى والاجتماعى فى الستينيات من القرن العشرين، تراجع قادة پروتستانت التيار الرئيسى بعض الشيء عن نشاطهم السياسى، وانتقدت قيادتهم بسبب الفجوة بين رؤاهم وبين رؤى أعضاء كنيستهم، وإجمالاً فقد بدأت كنائس التيار الرئيسى تفقد العديد من أعضائها الذين انتقلوا إلى الكنائس الإيثانجيليكية، وأصبح پروتستانت التيار الرئيسى الآن أقل عدداً عن البروتستانت الإيثانجيليكيين.

لاحظ چيلين (١٩٩٣ : ٧٢-٧٣) وجود ثلاث سمات مهمة لنشاط پروتستانت التيار الرئيسى السياسى :

أولاً : إنهم يؤكدون على أهمية العوامل الهيكلية أو المؤسسية - فى مقابل السلوك الفردى- فى التعامل مع المشاكل الاجتماعية، وقد سببت القوى المجردة الكبرى (مثل النظام الاقتصادى) مشاكل إنسانية، ويجب السيطرة عليها لتخفيف الأسباب الجذرية لمثل هذه المشاكل كالجريمة، والفقر، وتمزيق الأسرة.

ثانياً : يشترك پروتستانت التيار الرئيسى مع الجانب الليبرالى (وأحياناً مع الجانب الأكثر يسارية) فى المنظور السياسى .

ثالثاً : يتم تنفيذ سياسات پروتستانت التيار الرئيسى بشكل شبه كامل على مستوى الصفوة الدينية، وهكذا، فقد كان قادة التيار الرئيسى ينخرطون فى دوائر الضغط المباشر لأعضاء الكونجرس، ولكنهم لم يقوموا بمحاولات دورية لتحريك الدعم الجذرى لصالح مواقفهم، وبالمثل، هم أيضاً لم يحاولوا تعبئة أعضائهم للتصويت إلى جانب مرشح معين فى الانتخابات .

مع بعض الاستثناءات ، فإن جماعات ضغط كنيسة پروتستانت التيار الرئيسي ، لم تكن ببساطة ناجحة للغاية في تعبئة أعضاء الكنيسة ، حتى عندما كانت تحاول ذلك ، وقد جادل هيرتزك (١٩٨٨ : ٥٦) في أن دوائر ضغط الكنائس الليبرالية مجتمعة استطاعت حشد رأى موحد يحظى بالاحترام فقط تجاه قضايا السلام والجوع - والتعبير «مجتمعة» هنا يعني ائتلاف كنائس پروتستانت التيار الرئيسي مع جماعات الليبراليين الكاثوليك واليهود الأخرى .

أشار هيرتزك إلى أن ضعف پروتستانت التيار الرئيسي على مستوى أنصارهم يتضح من صغر حجم قوائم مراسلاتهم البريدية ، وكنموذج ، فقد كان لدى أحد طوائف التيار الرئيسي قائمة مراسلات بريدية تحتوى على ألفى اسم ، وهذا ضئيل بالمقارنة بقائمة مراسلات الائتلاف المسيحي التي تحتوى على أسماء ما يزيد على ١٧٥ مليون عضو .

إحدى المشاكل التي تواجه عملية التعبئة في التيار الرئيسي هي أن قادة الكنيسة غالباً ما يكونون أكثر ليبرالية تجاه القضايا السياسية (مثل الحقوق المدنية ، والصلاة في المدارس العامة ، والإجهاض) عما يكون عليه الحال لدى أعضاء كنائسهم ، وقد يمثل هذا الوضع مشكلة أيضاً تواجه جهود دوائر الضغط المباشر التي تقوم بها جماعات الكنيسة .

يبدو بوجه عام أن النفوذ السياسي لجماعات پروتستانت التيار الرئيسي قد تقلص ، وينسب بعضهم (مثل هيرتزك ١٩٩١) هذا إلى حرص القادة السياسيين على طهارتهم واستقامتهم السياسية ، بدلاً من التفكير في الاختيارات والمبادلات الشاقة ، وبالمثل ، قال زوير (١٩٩٤) إن الكثيرين من ممثلي الكنيسة يرون دورهم كشهود على عقائدهم بدلاً من الفوز في معارك تشريعية .

جماعات الكاثوليك

بدأ مجلس القاتيكان الثانى ، وهو تجمع من جميع مطارنة العالم الكاثوليكى ، عام ١٩٦٢ واستمر حتى عام ١٩٦٥ ، ونحن عادة نشير إلى هذا الحدث على أنه القاتيكان الثانى ، وقد لخص هانا (١٩٨٩ : ٧٦) لنا بدقة أحد أهم نتائج القاتيكان الثانى :

« أكد المجلس بقوة على أن الكنيسة كمؤسسة والكاثوليك عامة، عليهم التزام إيجابى بأن يربطوا أنفسهم بمشكلات العالم، وأصدر سلسلة من الوثائق التى تشجب أمراضاً سياسية، واجتماعية، واقتصادية متنوعة - الفقر، والامية، والاضطهاد السياسى - باعتبارها ظلماً أخلاقياً طبقاً للشريعة المسيحية، واستحثت الكاثوليك على العمل على تخفيف وطأتها» .

«المؤتمر القومى للمطارنة الكاثوليك» (NCCB) هى المنظمة التى حاول من خلالها المطارنة الكاثوليك فى الولايات المتحدة أن يشكلوا السياسة العامة من خلال هذه الأنشطة، مثل خطاباتهم الرعوية المعارضة للأسلحة النووية، والمعارضة للإجهاض، ولتقديم العون للفقراء، إلخ، ويعمل هؤلاء المطارنة من خلال هيئة العاملين الخاصة بهم فى واشنطن، «المؤتمر الكاثوليكي بالولايات المتحدة» (USCC) والتى يعمل بها علماء دينيون ومدنيون، وكذلك هيئة لأفراد دوائر الضغط، ومنذ أن بدأ «المؤتمر القومى للمطارنة الكاثوليك» عام ١٩٦٧، أصدر المطارنة أكثر من ١٥٠ بياناً عن القضايا العامة (جيلم ١٩٩٤ : ٥٩)، ويشكل المطارنة أيضاً دوائر ضغط على أعضاء الكونجرس، ويقدمون مذكرات تختص بحالات قضائية تسمى «صديق المحكمة» للتعريف بوجهات نظرهم، وكان المطارنة دائماً فعالين خاصة تجاه المشاكل، وقضايا المحاكم التى تتعلق بالإجهاض (سيجيرس ١٩٩٠ : ١٠).

زودت شبكة الكنائس الكاثوليكية المحلية دوائر الضغط الكاثوليكية بقاعدة قوية لتوليد ضغوط جذرية على أعضاء الكونجرس، فى بعض القضايا على الأقل، وعلى سبيل المثال، أفاد لىبى (١٩٨٦) أنه أثناء الصراع فى السلفادور، ونيكاراجوا، قام «المؤتمر الكاثوليكي بالولايات المتحدة» بتوجيه عدد ضخم من الرسائل البريدية التى أرسلها كاثوليك الولايات المتحدة لأعضاء الكونجرس، يعارضون سياسة الولايات المتحدة فى أمريكا الوسطى، ويوضح هذا الوضع الخاص أن دوائر الضغط الكاثوليكي تمثل فى بعض الأحيان ما هو أكثر من مجرد مجموعة من الناخبين .

اتخذ المطارنة موقفاً ليبرالياً بالنسبة للقضايا الاقتصادية، وأيدوا مساعدة الفقراء، وأما بالنسبة للسياسة الخارجية، فقد دفعوا بشده فى اتجاه مواقف العدل والسلام، وعلى سبيل المثال، فقد انتقدوا سياسة الولايات المتحدة فى السلفادور ونيكاراجوا،

وكان جدلهم الجوهرى أنه بدلاً من استخدام المعونة لأغراض حربية، كان يجب على الولايات المتحدة أن تستخدم المعونة الأجنبية والمفاوضات كآليات فى هذه الدول لحل المشاكل الهيكلية التى نتجت عن التمرد فى كل منهما. وقد جادل المطارنة أيضاً ضد الأسلحة النووية كاستراتيجية للردع، وقاموا بإدانة عقوبة الإعدام، وألحوا على إصدار عفو عام عن الذين يرفضون الخدمة العسكرية فى فيتنام، وأيدوا مقاطعة العنب لمساعدة جهود سيزار تشافيز لصالح عمال المزارع (هانا ١٩٨٩)، وهكذا فقد اتخذ المطارنة تجاه نوعيات كثيرة من القضايا، إما مواقف ليبرالية أو موقف العدالة-والسلام، كما اتخذوا تجاه القضايا الاجتماعية (مثل الإجهاض والشعائر الدينية فى المدارس العامة، وحقوق المثليين «الشواذ») مواقف محافظة ماثلة لمواقف المحافظين البروتستانت. وعموماً، يبدو أن المطارنة قد أعطوا الإجهاض الآن أولوية عليا بين القضايا العامة (جليم، ١٩٩٤).

بينما اتخذ المطارنة مواقف ليبرالية تجاه بعض القضايا، ومواقف محافظة تجاه قضايا أخرى، إلا أن هذا التعارض الظاهرى يمكن حله من خلال مجاز «الثوب غير المخيط - SEAMLESS GARMENT» لاهتمامهم بالحياة (أو «أخلاق الحياة المستقيمة») الذى وضعه مثقفو الكاثوليك مثل الراحل الكاردينال بيرناردين من شيكاغو، والثوب الخالى من التواءات هو تأييد للحياة بطرق كثيرة، وليس فقط بموقف معارضة الإجهاض، إنه يعارض الإجهاض، وعقوبة الإعدام، والقتل الرحيم، ويعارض أيضاً الأسلحة النووية والحرب، وعلى النقيض من بعض البروتستانت المحافظين، مع ذلك، تؤيد أيضاً رؤيتهم تحسين حياة الفقراء وغير القادرين.

استطلع جليم (١٩٩٤) آراء ١٥٠ من ٣٠٠ مطران تقريباً فى الولايات المتحدة (بعضهم مازال يعمل وبعضهم اعتزل العمل) ووجد أن أغلب المطارنة يؤمنون بأنه ينبغى لهم أن يكونوا نشطاء سياسياً، ومع ذلك، وفى الوقت نفسه، كان المطارنة متشائمين تجاه تأثيرهم على رؤى الكاثوليك من عامة الناس. ووجد جليم أيضاً تنوعاً سياسياً بين المطارنة، فهم محافظون تجاه القضايا الاجتماعية، وليبراليون تجاه القضايا الاقتصادية وقضايا السياسة الخارجية، فعلى سبيل المثال، فقد أيد ٩٧٪ منهم الجهود المكثفة التى تبذل للقضاء على الفقر، وعارض ٨٩٪ منهم زيادة الإنفاق على الدفاع،

وأيد ٩٢٪ بذل جهود أكبر للتحكم في تلوث البيئة، كما أيد ٩٦٪ قيود أكثر على الإجهاض، ومع ذلك، فقد كان المطارنة أقل تماسكاً تجاه القضايا الاجتماعية فمثلاً، انقسموا إلى ٥١٪ مقابل ٤٩٪ تجاه قضية معاملة المجرمين بأسلوب أقل ليونة.

كان المطارنة متحدين أمام عامة الشعب على العكس من مجتمع البروتستانت اللامركزي، وعلى الرغم من ذلك، فإن جهود دوائر الضغط الكاثوليكي ليست ذات تسلسل هرمي تام، إذ يوجد في الواقع كثير من المنظمات الكاثوليكية المختلفة، فمثلاً كانت شبكة «دائرة ضغط الراهبات» من نتاج القاتيكان الثاني، وتأسيساً على فكرة أن العمل من أجل العدالة يماثل ويساوي التبشير بالإنجيل، فإن بعض الراهبات تخلين عن عاداتهن وبدأن العمل كعاملات اجتماعيات بين الفقراء، وبسبب المشكلات البنيوية في المجتمع التي أدت إلى الفقر، بدأت الراهبات بإنشاء دائرة ضغط واشنطون الخاصة بهن، للعمل على إحداث تغييرات بنوية، والتي قد تؤدي إلى تقليص الفقر، وكانت الشبكة أيضاً فعالة تجاه السلام وقضايا السياسة الخارجية، بسبب تضامنها مع جماعة راهبات ماريكنول اللاتي يعملن في إرسالية من أجل الفقراء في أمريكا الوسطى، وفي أنحاء أخرى من العالم (هيرتزك، ١٩٨٨).

تشمل منظمات كاثوليكية دينية أخرى «الحملة من أجل التنمية الإنسانية»، وقساوسة الجيزويت الاجتماعيين، والجماعة الكاثوليكية للحقوق الدينية والمدنية، وائتلاف العمل الكاثوليكي القومي وجماعات أخرى، وقد أنتج تحليل أوهارا (١٩٩٠) لجماعات الضغط التي مركزها الكاثوليك قائمة من إحدى وثلاثين جماعة ذات مجال عريض من الرؤى، وأوضحت إحدى عشرة جماعة منها وجود خلافات سياسية محددة بينها وبين المواقف الرسمية للكنيسة الكاثوليكية، وتتراوح منظمات الضغط الكاثوليكي هذه ما بين أقصى المحافظة (مثل المركز الكاثوليكي) إلى الليبرالية التامة (مثل اتحاد الكرامة، الذي يجادل من أجل حقوق المثليين، والكهنوت للمثليين «الشواذ»).

هناك جماعة مهمة لاتوافق - لكن بشكل غير كامل - كاثوليكيا، وهي اللجنة القومية للحق في الحياة، والتي تعارض الإجهاض، ورغم أن القوى المعارضة للإجهاض تحاول أن تجعله أمراً غير شرعي، إلا أنهم يخوضون أيضاً معارك صغيرة لجعل

الإجهاض أمراً صعب المنال للنساء - مثل معارضة الإنفاق العام على الإجهاض والعمل على وضع قيود مختلفة عليه (مثل المطالبة بالانتظار لمدة أربع وعشرين ساعة، والتشاور الإجبارى على بدائل للإجهاض، ومطالبة المراهقات بالحصول على موافقة الوالدين)، وتواجه القوى المعارضة للإجهاض معارضة من داخل كوادهم الخاصة (مثل الكاثوليك من أجل الاختيار الحر) ومن بعض الجماعات الدينية الأخرى (مثل، المجلس الدينى لحقوق الإجهاض)، بينما للمطارنة وعديد من المنظمات الكاثوليكية الرئيسية موقف موحد أمام الرأى العام ضد الإجهاض، تذكر ما قلناه فى فصل سابق، من أن الكاثوليك من عامة الناس لا يختلفون كثيراً عن البروتستانت فى توجهاتهم عن الإجهاض، وأغلب الناس قد يسمحون بالإجهاض الذى يتعلق بالصحة، أو بالاغتصاب، أو بسفاح ذوى القربى.

عموماً، فقد عملت دوائر الضغط الكاثوليكية من خلال وسائل متنوعة، تشمل العمل التفصيلى لدوائر ضغط المصادر المطلعة، واستراتيجية توليد ضغوط جذرية على أعضاء الكونجرس، وشكلت من خلال جهودها ائتلافات مع جماعات دينية ليبرالية تجاه بعض القضايا (مثل قضايا السلام، والقضايا الاقتصادية) وقاموا بالعمل مع البروتستانت المحافظين تجاه بعض القضايا (مثل الإجهاض، وإعانة المدارس الدينية).

جماعات البروتستانت المحافظة :

الإيقانجيليكيون واليمين المسيحي الجديد

لم يكن المسيحيون المحافظون لاهوتياً جماعة متحدة ومتراصة بالنسبة لأى من الدين أو السياسة، وأحد السبل للنظر إلى الاختلافات الموجودة بين جماعات البروتستانت المحافظة لاهوتياً هو تصنيفها إلى إيقانجيليكيين أو أصوليين، رغم وجود جماعات أخرى مثل الخمسينيين والمؤمنين بعطايا الله الخاصة، تقف خارج هذا النظام التصنيفى الأولى، وبينما ينظر عادة إلى الأصوليين على أنهم جماعة فرعية للإيقانجيليكيين، إلا أنهم يتميزون عنهم بإصرارهم النضالى على العقيدة الصحيحة، بالتعارض مع التأكيد الإيقانجيليكي على توصيل الخلاص المسيحى لكل الناس، والكاهن يبلى جراحهم مثل حسن للإيقانجيليكي، والكاهن چيرى فالويل مثل طيب للأصولى.

نبدأ أساساً بجماعات مثل «الأغلبية الأخلاقية» التي أسسها جيرى فالويل فى السبعينيات من القرن العشرين ، وقد أطلقت على سلسلة من جماعات محافظة سياسياً ودينياً أسماء شتى ، مثل اليمين الدينى الجديد ، واليمين الجديد ، واليمين الدينى والسياسى الجديد أو «اليمين المسيحى الجديد» ، وسوف نستخدم هنا تعبير «اليمين المسيحى الجديد» (يرمز إليه عادة NCR) ؛ لأنه يبدو أكثر شيوعاً وقبولاً فى الاستخدام الحالى بين العلماء الدينيين والسياسيين ، وبالإضافة إلى الأصوليين ، فإن بعض الإيقانجيليين من غير الأصوليين هم أعضاء فى منظمات «اليمين المسيحى الجديد» ، ويعارض بعض الإيقانجيليين اليمين المسيحى الجديد بقوة ، وسوف نلقى نظرة قصيرة على جهود دوائر الضغط الإيقانجيلي المنخفض نسبياً ، ثم بعد ذلك نقوم بتركيز اهتمامنا على الانبثاق الدرامى لليمين المسيحى الجديد .

الجماعات الإيقانجيلية

سجل هيرتزك (١٩٨٨ : ٢١٤ - ٢١٥) الآتى كأمثلة للجماعات الإيقانجيلية فى واشنطن : لجنة الشؤون العامة المشتركة للمعمدانين ، والهيئة القومية للإيقانجيلية ، والإيقانجيليون من أجل العمل الاجتماعى ، والمؤتمر العام لسبتيى اليوم السابع ، والجمعية القانونية المسيحية ، وكنيسة الأساقفة الميثوديين الأفارقة ، وجماعة النزول المؤقت . وتتظم دوائر الضغط الإيقانجيلية أحياناً لنصرة قضايا ليبرالية ، وأحياناً أخرى لنصرة قضايا محافظة .

تهتم العديد من دوائر الضغط الإيقانجيلية بقضايا الكنيسة الرسمية ، أو قضايا حرية الممارسة الدينية ، وكانت بعض الجماعات (مثل سبتيى اليوم السابع) أكثر اهتماماً بالتهديدات المتوقعة للحرية الدينية من اليمين ، وكثيراً ما وحدت جهودها مع الجماعات الدينية الليبرالية ، وتفضل هذه الجماعات الفصل بين الكنيسة والدولة ، وهكذا يمكننا أن نقول إنها تهتم كثيراً ببند الكنيسة الرسمية (على الرغم من أن بعض الجماعات الأخرى مثل اللجنة المشتركة للمعمدانين تبدى اهتماماً ماثلاً لقضايا الكنيسة الرسمية وحرية الممارسة الدينية) ، ومن ناحية أخرى ، فقد أشار هيرتزك (١٩٨٨) إلى أن جماعات مثل الجمعية القانونية المسيحية ، والهيئة القومية

للإيقانجيليين، قد أصبحوا أكثر اهتماماً بالتهديدات المتوقعة من اليسار، ومن القادة العلمانيين، الذين يعتقدون أنهم يريدون تقييد الحرية الدينية (خاصة للإيقانجيليين) من خلال الاستغلال المنحرف لبد الكنيسة الرسمية، وهكذا تكون هذه الجماعات أكثر اهتماماً ببند حرية الممارسة الدينية.

«الإيقانجيليون من أجل العمل الاجتماعي» هم جماعة عضوية فردية، تجمع بين برامج اجتماعية محافظة (مثل معارضة الإجهاض، والعروض الإباحية) وبين برامج ذات صبغة ليبرالية معتدلة اقتصادياً، وعلى صعيد السياسة الخارجية (هيرترك ١٩٨٨ : ٤١). وتعمل الجماعة مع الليبراليين في القضايا الخاصة بالجوع، والفقر، والسلام، والتمييز العنصري، ولكنهم أيضاً يؤيدون القيم الاجتماعية التقليدية، وهدفهم هو «حوارية مقدسة تدعم بفاعلية السلام، والعدل، والحرية، داخل المجتمع طبقاً لمبادئ الكتاب المقدس» (شميدت وآخرون ١٩٩٤ : ١٣٨).

استخدمت جماعات المصالح الدينية الإيقانجيلية تقنيات متنوعة تتراوح ما بين المصادقة على المرشحين في الانتخابات، وبين أساليب دوائر الضغط التقليدية، وبالتماثل تقريباً مع دوائر ضغط الكاثوليك. زواج الإيقانجيليون بين الأفكار الليبرالية (عن الأوضاع الاقتصادية وقضايا السلام) وبين الأفكار المحافظة (نحو القضايا الاجتماعية)، ولقد عملوا في بعض الأحيان من خلال ائتلافات مع جماعات دينية ليبرالية، وأحياناً أخرى مع جماعات دينية محافظة.

الييمين المسيحي الجديد (NCR)

شنت جماعات «الييمين المسيحي الجديد» المعارك ضد الإجهاض، والعروض الإباحية، والشوعية، والإنسانية والعلمانية، والإلحاد، والرفاهية، وتوزيع العوازل الذكورية على المراهقين، وحقوق المثليين (الشواذ)، وكما شنت أيضاً المعارك لصالح الدفاع القومي القوي، والمدارس المنزلية، وإعانة المدارس الدينية، وخطط التحقق من صحة عمل المدارس، وحقوق الآباء في تربية الأبناء، وتدريس قصة الخلق الإلهي [طبقاً للكتاب المقدس]، والصلاة في المدارس العامة.

اشتهرت جماعات اليمين المسيحي الجديد في أواخر سبعينيات القرن العشرين وخاصة أثناء انتخابات عام ١٩٨٠ بسبب أنشطة هذه الجماعات مثل «الأغلبية الأخلاقية»، و«الصوت المسيحي»، و«المائدة الدينية المستديرة»، وفي انتخابات ١٩٨٠ عملت على انتخاب رونالد ريجان، وعلى هزيمة ستة من الشيوخ الديموقراطيين الليبراليين، وكما عملت أيضاً على انتخاب أو هزيمة مرشحين آخرين على مستويات مختلفة من المناصب العامة، ولم تسفر جهودهم عن انتخاب ريجان فقط، بل حولوا السيطرة على مجلس الشيوخ إلى الجمهوريين، بنجاحهم في إقصاء خمسة شيوخ ديموقراطيين. ولفترة قصيرة، كانت هذه الجماعات وخاصة جماعة الأغلبية الأخلاقية، تدعى الفضل لنفسها في نتائج الانتخابات، ومع ذلك، فقد أوضح تحليل لاحق (بيرارد ١٩٨٣) أن نجاح ريجان كان يعود بشكل أكبر إلى عدم الرضاء عن كارتر أكثر من أى شىء آخر، وأن الشيوخ الديموقراطيين الليبراليين (الذين ينتمى أغلبهم إلى ولايات جمهورية محافظة بشكل واضح مثل إنديانا، وإيداهو، وأيوا) كان من المحتمل أن ينهزموا على أية حال في انتخابات حقق فيها مرشح الرئاسة الجمهورى انتصاراً ساحقاً، وانتهت دراسة زوير (١٩٨٤) عن نشاط جماعات اليمين المسيحي الجديد في انتخابات سنة ١٩٨٠، وسنة ١٩٨٢ (والتي اكتسب فيها الحزب الديموقراطى مقاعد فى المجلس رغم نشاط اليمين المسيحي الجديد المعارض لهم) إلى أن اليمين المسيحي الجديد لم يكن له فى الواقع تأثير يذكر على الانتخابات فى أى من السنتين.

لم يلق دور جماعات اليمين المسيحي الجديد فى الانتخابات اهتماماً شعبياً كبيراً لفترة طويلة بعد انتخابات عام ١٩٨٢، وقد قام فى المؤتمر الجمهورى عام ١٩٩٢ بعض قادة هذه الجماعات بإلقاء بعض الخطب التى ركزت بطريقة درامية على القضايا الاجتماعية، وكانت مليئة بالسفسطة البلاغية (مثل بيان بات بوكانان بأن أمريكا تعيش خضم حرب ثقافية)، ومن المحتمل أن هذه الخطب السفسطائية، التى لايمكن التسامح بشأنها، التى ألقاها اليمين المسيحي الجديد فى مؤتمر الجمهوريين، كانت واحدة من أسباب عديدة أدت إلى هزيمة جورج بوش فى انتخابات عام ١٩٩٢، وعلى الرغم من كل ذلك فقد كان اليمين المسيحي الجديد فى غاية النشاط فى انتخابات الكونجرس عام ١٩٩٤، وقد أوضحت نظرة جرين (١٩٩٥) العامة على هذه الأنشطة أن اليمين المسيحي الجديد زود الجمهوريين بأعداد كبيرة من العاملين فى الحملة الانتخابية،

وبملايين من النشرات الإرشادية لأصحاب الأصوات، وقد ادعى الائتلاف المسيحي أنه قام بتوزيع ٣٣ مليون نشرة إرشادية للناخبين، وأشار جرين أيضاً إلى أن اليمين المسيحي الجديد لم يكن نشيطاً فقط في انتخابات الكونجرس عام ١٩٩٤، بل من الواضح أنه كان أيضاً عاملاً مساهماً في سيطرة الجمهوريين على كل من مجلسي الكونجرس، وعلى أغلب حكام الولايات، وعلى تحقيق مكاسب أخرى عديدة على مستوى الولايات وعلى المستوى المحلى، كما كان للائتلاف المسيحي وجماعات أخرى من اليمين المسيحي الجديد نشاط كبير أيضاً في انتخابات عام ١٩٩٦ (روزيل وويلكوكس، ١٩٩٧).

رغم وجود بعض الاستثناءات (مثل لجنة الحياة المسيحية داخل مؤتمر المعمدانيين الجنوبيين) إلا أن اليمين المسيحي الجديد يتميز بجماعات العضوية الفردية أكثر من الجماعات التي مركزها الكنيسة، والآن، فإن أكبر جماعات العضوية الفردية داخل اليمين المسيحي الجديد هي «الائتلاف المسيحي» (أسسها بات روبرتسون ويديرها مديرها التنفيذي الأول رالف ريد) و«التركيز على الأسرة» (التي أسسها جيمس دويسون)، و«مجلس بحث الأسرة» (التي يرأسها جارى بويار)، و«النساء المهتمات من أجل أمريكا» (والتي أسستها بيثيرلى لاهاي)، وتلاحق هذه الجماعات أهدافاً متمثلة، وترمز إلى برامجها العامة على أنها تأيد «قيم الأسرة» التقليدية، بالإضافة إليها، توجد أيضاً جماعات أخرى تلاحق أهدافاً محدودة، أو لديها عضوية أقل، فعلى سبيل المثال، «هيئة الأسرة الأمريكية» وهي جماعة كبيرة تركز أساساً على ما تراه ضاراً بقيم الأسرة في وسائل الإعلام العامة، وتستخدم أساليب المقاطعة لتحقيق أهدافها، ومثل آخر تجده في «متدى النسور» (ترأسه فيليس تشلافلاي) وهو جماعة صغيرة تركز جهودها على قضايا التعليم، وجماعة أخرى صغيرة بالمقارنة بالائتلاف المسيحي وهي «ائتلاف القيم التقليدية» التي تحتضن وجهات نظر تقليدية تجاه قضايا أخلاقية متنوعة.

بينما تحيط فكرة «قيم الأسرة» لجماعات اليمين المسيحي الجديد برؤاها تجاه العديد من القضايا الاجتماعية، فمن الواضح أنها تقوم بتوسيع النظرية إلى حد ما لتشمل بعض مواقفهم الأخرى، فمثلاً قد أصدر «الائتلاف المسيحي» صفحة على شبكة

الإنترنت في مارس ١٩٩٦، وصفت على أنها سلسلة من «الالتزامات تجاه قضايا الأسرة الأمريكية»، وشملت تأييد التعديل الخاص بالميزانية المتوازنة، وتأييد القيود للأجال الزمنية لأعضاء الكونجرس، وتأييد «إصلاح النظام القانوني لتقييد القضايا القانونية التافهة»، وتأييد وضع حد بقيمة ٢٥٠٠٠٠ دولار أمريكي لحالات تعويض «الألم والمعاناة» في قضايا مسئولية الرعاية الصحية، وتأييد إضافته بند خاص بحق النقض، ويمثل التأييد لبعض هذه القضايا ببساطة تأييداً لبرامج الجمهوريين الأكثر تقليدية، كوسيلة لزيادة الرابطة بين اليمين المسيحي الجديد وبين الحزب الجمهوري.

اليمين المسيحي الجديد غير متحد اتحاداً كاملاً، وقد ظهر هذا بوضوح عندما سعى بات روبرتسون إلى الحصول على موافقة الجمهوريين لترشيح نفسه لمنصب الرئاسة عام ١٩٨٨، ولكنه لم يستطع تعبئة أصوات اليمين المسيحي الجديد لتأييده، وقام جيرى فالويل بتأييد جورج بوش، وبطريقة مماثلة، لم يتمكن بات بوكانان من حشد اليمين المسيحي الجديد لتأييد جهوده للحصول على موافقة الجمهوريين لترشيح نفسه لمنصب الرئاسة عام ١٩٩٦، وعموماً، لا يوجد اتفاق تام بين أعضاء اليمين المسيحي الجديد تجاه بعض القضايا، فعلى سبيل المثال، قام قادتهم مثل جيرى فالويل وبات روبرتسون بالتعبير عن تأييدهم القوي لإسرائيل، لكن ليس من المرجح أن كل أتباعهم يدعمون إسرائيل، وتوجد أيضاً إضافة إلى ذلك بعض الاختلافات اللاهوتية بين جماعات اليمين المسيحي الجديد، والتي قد تجعل من الصعب تحقيق الوحدة الكاملة بينها.

وتوجد إلى حد كبير جذور اليمين المسيحي الجديد في التيليجليكانى (البرامج الدينية التليفزيونية)، وقد استخدم جيرى فالويل قوائمه لمراسلات المانحين من برنامجه التليفزيونى «ساعة من إنجيل الزمن القديم» كقاعدة مبدئية لتكوين «الأغلبية الأخلاقية»، ولفترة ما، كان جيم باكير وجيمى سواجارت من الشخصيات التيليجليكانية المؤثرة، واللذان كانت برامجهما تتضمن رؤاهما السياسية، ولكن الفضائح ألحقت الخزي والعار بكل منهما قبل نهاية الثمانينيات من القرن العشرين. برنامج بات روبرتسون «نادى ال ٧٠٠» (برنامج حديث إيفانجيليكي)، مثل سفينة العلم القائدة فى شبكة الإذاعة المسيحية التى يملكها بات روبرتسون (CBN)، والتي شكلت القاعدة لترشيحه لانتخابات الرئاسة عام ١٩٨٨. وفى المقابل، فقد زودته قائمة

مراسلات حملته الانتخابية بالقائمة الأولية للمراسلات التي استخدمها في تكوين «الائتلاف المسيحي» (ريد، ١٩٩٤)، ويجب التنويه أنه يوجد لكل من «الأغلبية الأخلاقية»، وأيضاً «الائتلاف المسيحي» نقطة انطلاق مشتركة من خلال البرامج التليفزيونية الدينية، ولكن هذا لا يعنى أن هذه البرامج هي التي خلقت حركة اليمين المسيحي الجديد، وفي الحقيقة، فإن تحليل جونستون عام ١٩٨٩ (الذي بنى على أساس بيانات جمعت عام ١٩٨٣) يوضح أن هذه البرامج التليجليكانية كان لها تأثير ضئيل على السلوك السياسى للمشاهدين، وإضافة إلى قاعدة البرامج التليفزيونية الدينية، فقد كان لجماعة اليمين المسيحي الجديد نشاط كبير في البرامج الإذاعية، خاصة من خلال محطات الإذاعة المسيحية الكثيرة.

مما يدعو للدهشة أن حركة تناصر القيم التقليدية، تصحح في الوقت نفسه متطوره للغاية تكنولوجيا، ويستخدم الائتلاف المسيحي، مثلاً، قوائم مراسلات بريدية ضخمة، ومعدات لرسائل الفاكس، ومعدات للرسائل الإلكترونية، وموقعاً على شبكة الإنترنت غاية في الحداثة. . وقد أصبح لجماعة اليمين المسيحي الجديد بامتلاكها لهذه التسهيلات، ولقاعدة ضخمة من الأعضاء، قدرة كبيرة على حشد رأى جمهور الناخبين، ولإصدار حجم كبير من المراسلات البريدية ورسائل الفاكس إلى صانعي السياسة.

الائتلاف المسيحي حالياً هو أكبر منظمات اليمين المسيحي الجديد، وقد قام بات روبرتسون في عام ١٩٨٩ باختيار رالف ريد لمنصب المدير التنفيذي للائتلاف المسيحي، ولكن روبرتسون كان هو رئيس المنظمة، وقد ركزت جماعة الائتلاف المسيحي تحت إدارة ريد على ثلاثة أمور: اكتساب أعضاء للمنظمة على مستوى الدولة، وتنمية فروعها في الولايات، وحشد أصحاب الأصوات المتعاطفين (هيرتزك، ١٩٩٣)، كما قام رالف ريد الموهوب بتوجيه الائتلاف المسيحي نحو الفوز من خلال عملية بطيئة، ومستمرة من التطوير طويل الأمد، وانتقد جماعة «الأغلبية الأخلاقية» لعجزها وكونها منظمة بريد مباشر بشكل رئيسى، وتركيزها المبالغ فيه على فالويل (هيرتزك ١٩٩٣ : ١٨٢)، كما قام أيضاً ببناء الائتلاف المسيحي على شكل منظمة ادعت عام ١٩٩٤ أن لديها أكثر من ١٥ مليون من الأعضاء، ولها منظمة ضغط

فى واشنتون، ولها ٤٨ فرعاً فى الولايات، وأيضاً ١٤٠٠ فرعاً محلياً (جرين ١٩٩٥: ٨)، ولقد توسعت أكثر من هذا منذ عام ١٩٩٤، وفى عام ١٩٩٧، استقال ريد من منصبه كمدير تنفيذى لمنظمة الائتلاف المسيحى حتى يتفرغ لمتابعة أهداف أخرى، وحل محله راندى تيت، أحد النواب السابقين من ولاية واشنطن، ورغم ذلك، فقد قام بات روبرتسون بتولى منصب رئيس مجلس الإدارة وعين دونالد هوديل كرئيس للمنظمة.

بالرغم من اتساعها، فإن منظمة اليمين المسيحى الجديد بمفردها ليست بالاتساع الكافى لتحقيق الأهداف التى تريدها، ولهذا، كان عليها أن تشكل ائتلافات مع جماعات أخرى، وبذل الائتلاف المسيحى جهداً كبيراً لتوسيع دعوته، ونقل روزيل وويلكوكس (١٩٩٥: ٢٥٧) عن كتيب التدريب للائتلاف المسيحى أنه سجل الجماعات التالية على أنهم حلفاء محتملين: معارضو الضرائب، ومؤيدو الأعمال الحرة، والمطالبون بإصلاح التعليم، والمدافعون عن الأسرة وحق الحياة، والمحاربون القدامى، والمؤيدون لخلق العمل، ومالكو الأسلحة النارية، والمؤيدون للتعليم المنزلى، والمعارضون للعروض الإباحية، وآخرون، وعلى أساس الاتفاق حول القضايا الاجتماعية مثل الإجهاض، والعروض الإباحية، وحق المثليين (الشواذ)، قام الائتلاف المسيحى بالسعى لتحقيق الروابط مع الكاثوليك، واليهود الأرثوذكس، والبروتستانت الإيثانجيليكيين السود. وعلى سبيل المثال فى عام ١٩٩٦ قام رالف ريد، وويليام بنيت، والحاخام يكيل إيكشتاين (زعيم يهودى أرثوذكسى يعمل على تقوية العلاقات بين البروتستانت الإيثانجيليكيين وبين اليهود) معاً بتأسيس مركز القيم اليهودية-المسيحية فى أمريكا. وأكثر من هذا، فإن رئيس جماعة الضغط للائتلاف المسيحى يهودى، وقام روبرتسون بالتعبير عن تأييده القوى لإسرائيل.

كما أوضح تسليط الضوء على قادة اليمين المسيحى الجديد فى مؤتمر الجمهوريين عام ١٩٩٢، و عام ١٩٩٦، فقد عمل مع الحزب الجمهورى وأصبحت جزءاً مهماً منه، وقد أحدث هذا الوضع، مع ذلك، توتراً محسوساً داخل الحزب الجمهورى (هيرتزك ١٩٨٨، ١٩٩٣، جوث وجرين، ١٩٨٩، بيننج ١٩٩٤، أولدفيلد ١٩٩٦/ب)، ويؤكد الحزب الجمهورى التقليدى على الاقتصاد المحافظ، لكن اليمين

المسيحي الجديد يهتم مبدئياً بالمحافظة الاجتماعية، وهذا التضارب بين هذين النوعين من الاتجاه المحافظ - وعقيدة الجمهوريين التقليدية التي ترى أن الجماعات الدينية يجب أن تظل بعيدة عن السياسة - كانا مثلين ساقهما بارى جولدواتر في هجومه اللاذع على چيرى فالويل وآخرين ممن انتقدوه لتأييده لتعيين ساندراداي أوكونور في المحكمة العليا (كيلى ١٩٩١).

فى الماضى، كان ينظر أحياناً إلى اليمين المسيحي فى الحزب الجمهورى على أنه متصلب يتصرف كالهواة، ولكنه كان دائماً جيداً للغاية بشأن الجهود الجذرية (على مستوى جماهير القاعدة) وكثيراً ما أظهر مهارة سياسية، وفى كثير من الولايات، قامت جماعات اليمين المسيحي الجديد، ببساطة، بالسيطرة على الولاية، وعلى منظمات الحزب الجمهورى المحلية، ومع مرور الزمن، مع ذلك، يبدو أن جماعة اليمين المسيحي الجديد قد ابتكرت أساليب لتهدئة الاحتكاك بين مؤيديها وبين النشطاء الجمهوريين الأكثر تقليدية، ويعود ذلك فى أحد أسبابه إلى التأييد القوى الذى أعطته لكل أنواع المواقف الاقتصادية التى كانت محوراً لبرنامج الحزب الجمهورى التقليدى.

من ناحية أخرى، استخدمت - أحياناً - جماعات اليمين المسيحي الجديد «التهديد بالخروج» - تهديد بترك الحزب الجمهورى. وقد نشرت الأسوشيتد پرس قصة على الصفحة الأولى (مونسى ستار ٧/٢٢ / ١٩٩٥) قالت فيها إن جيمس دوبسون رئيس جماعة «التركيز على الأسرة» هدد أن المسيحيين المحافظين سوف يتركون الحزب الجمهورى إذا استمر فى اتباع استراتيجية «الخيمة الكبيرة»، التى تتجنب اتخاذ موقف تجاه القضايا الأخلاقية، حرصاً على وحدة الحزب، وحذر دوبسون: «سوف نرى مقدار الوحدة الموجودة عندما يُطردون خارج المكتب»، ومع ذلك، لا يبدو من المحتمل أن تقوم جماعات اليمين المسيحي الجديد بالانفصال عن الحزب الجمهورى؛ فإنهم لم يعطوا تأييدهم الكامل لپات روبرتسون عام ١٩٨٨ عندما حاول أن يحصل على ترشيح الجمهوريين له - ولم يعطوا تأييدهم الكامل أيضاً لپات بوكانان (كاثوليكي يعتقد الكثير من رؤى اليمين المسيحي الجديد) فى أى من جهوده عام ١٩٩٢، أو عام ١٩٩٦ ليحصل على ترشيح الجمهوريين له، وعلى الأصح، «تهديد الخروج» من الحزب الجمهورى قد يكون مفيداً لليمين المسيحي الجديد؛ لكى يتأكدوا أن رؤاهم تؤخذ

بجدية . وفي المؤتمر الجمهورى عام ١٩٩٢ ، قام بعض قادة اليمين المسيحى الجديد بإلقاء كلمات ، وكثيراً من اهتماماتهم أدمجت فى البيان السياسى . وفى مؤتمر ١٩٩٦ وبعد خسارة سلسلة من الانتخابات الأولية ، استمر بوكانان داخل السباق من أجل الفوز بترشيح الجمهوريين له ، على الرغم من اعترافه بالعجز عن الفوز ، وأصبحت صرخة حملته الجديدة: نحن الذين سنكتب البيان السياسى ! فى حين أن بوكانان ذاته لم يلعب دوراً درامياً فى المؤتمر الجمهورى عام ١٩٩٦ ، ، إلا أن اليمين المسيحى الجديد كان له تأثير على البيان السياسى للجمهوريين - خاصة تجاه القضايا الاجتماعية مثل الإجهاض .

رأى أولدفيلد (١٩٩٦/أ : ٢٧٧) معضلة جوهرية فى محاولة «الائتلاف المسيحى» للدخول فى ائتلاف :

لكى يتوسع عن قاعدته الدينية ، يحتاج اليمين المسيحى إلى صياغة براهينه داخل لغة علمانية أوسع قبولاً ، وأن يقبل بالحل الوسط ، وأن يتخطى التركيز الصارم على القضية الاجتماعية ، قد يؤدي فعل ذلك بالفعل إلى تقليص الموارد التنظيمية للحركة ، والتي هى مصدر قوة الحركة منذ حملة روبرتسون الانتخابية ، حتى معارك البيان السياسى عام ١٩٩٢ .

عبر روزيل وويلكوكس (١٩٩٥ : ٢٥٩) بالمثل عن شكوكهما حول قدرة اليمين المسيحى الجديد على «الحفاظ على قاعدة الحشد الخاصة به إذا ما استخدم لغة معتدلة ، وقاموا بالتركيز على قضايا الميزانية ، ثم قبلوا بالحلول الوسط بشأن القضايا الرئيسية مثل الإجهاض» ، وعلى سبيل المثال ، لكى يزيدوا فرص انتصار الجمهوريين فى الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٦ ، وافق رالف ريد والائتلاف المسيحى على إقرار فى البرنامج السياسى للجمهوريين يعترف بوجود وجهات نظر مختلفة داخل الحزب الجمهورى حول قضية الإجهاض ، وقاموا فعلاً بتهدئة نشاطهم بعض الشيء حول قضية الإجهاض ، ورغم استمرار وجود البند الرئيسى الخاص بمعارضة الإجهاض داخل البرنامج السياسى .

إذا قبلت منظمة اليمين المسيحى الجديد بالحلول الوسط تجاه القضايا المحورية لأعضائها ، كيف يمكنهم تعبئة أتباعهم لصالح الحزب الجمهورى؟ أشار روزيل

ويلكوكس (١٩٩٥ : ٢٥٩) إلى أن الكثيرين من قادة اليمين المسيحي الجديد قد تبنا «استراتيجية مزدوجة للتحدث بلغة معتدلة عند تعاملهم مع قادة الجمهوريين، وبلغة متطرفة عند تعبئة الأتباع الموالين»، واقترح الجزء الأخير من هذه الاستراتيجية موضوع نُشر في «القرن المسيحي (كريستيان سينشري)» (مايو ٢٤-٣١، ١٩٩٥ : ٥٥٩) يقول إنه في حملات المراسلات البريدية المباشرة إلى أعضاء الائتلاف المسيحي، اشتكى بات روبرتسون من أن الحكومة الفيدرالية تعطي ملايين الدولارات لصالح دائرة الضغط للمثليين (الشواذ)، وأن النائبة العامة چانيت رينو تعتقد في وجوب التخفيف من القوانين المحرمة للعروض الإباحية للأطفال، وأنه مازال لدينا إدارة «تغص بالمطرفين من أقصى اليسار على غرار الستينيات الذين كرسوا حياتهم كلها، لشن حرب شاملة ضد كل قيمة أخلاقية وروحية نحمل لها أنت وأنا كل إعزاز».

جادل مويين (١٩٩٢) بأن اليمين المسيحي الجديد قد تعلم من أخطائه وأصبح أكثر تطوراً بكثير من الناحية السياسية، ولم يعد، على الأقل على مستوى الصفوة، يتصرف كالهواة في استراتيجياته وتكتيكاته، وفي الوقت نفسه، جادل مويين بأن اليمين المسيحي الجديد أصبح ذا صبغة أكثر علمانية، وبهذا القول، لم يكن مويين يعنى أن الناس داخل اليمين المسيحي الجديد قد أصبحوا على المستوى الشخصي أكثر علمانية، وعلى الأصح كان يعنى أمرين:

أولاً: بدأ قادة اليمين المسيحي الجديد في إدخال شعارات العلمانية، وأسقطوا الإحالات الدينية من شعاراتهم التنظيمية وكتيباتهم الترويجية، والتمسوا تأييد المنظمات العلمانية التي تشاركهم نفس برنامجهم السياسى (مويين : ١٩٩٢ : ٤).

ثانياً: ضحى قادة اليمين المسيحي الجديد من وقت لآخر بمبادئهم الدينية من أجل متابعة أهداف سياسية علمانية، وحدثاً، جادل مويين (١٩٩٤ : ٣٤٥) فى أن «منظمة اليمين المسيحي الجديد قامت تدريجياً بالتصالح مع وتعديل موقفها تجاه المعايير والممارسات العلمانية فى السياسة الأمريكية»، وتخلت عن الثورة من أجل التطور، وعموماً، يؤكد، ويلكوكس وآخرون (١٩٩٦) على أن اليمين المسيحي الجديد أصبح الآن، بصفة أساسية، حركة سياسية بدلاً من حركة دينية.

وصف روزيل وويلكوكس (١٩٩٥) بطريقة مماثلة الفلسفة العملية (البراجماتية) الجديدة لمنظمة اليمين المسيحي الجديد على أنها لغة معتدلة، واهتمامات أوسع

بالقضايا، واتتلافات أكثر شمولاً، وقبول الحلول الوسط بشأن القضايا الرئيسية. وعلى النقيض مما كان عليه في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، قام اليمين المسيحي الجديد بنقل جهوده الرئيسية من السياسة القومية إلى مستوى الولاية والمحليات، وركز أكثر على الجهود الجذرية لكسب الانتخابات وتشكيل الائتلافات، وأدخل دورات تدريبية لتعليم العاملين به كيف يصبحون ذوى فاعلية في جهودهم السياسية، ووسع برامجه لإغراء الآخرين على الانضمام لائتلافه، وتعلم استخدام اللغة التي تساعد على جذب التأييد. بالنسبة للأمر الأخير، مثلاً، فقد أشار بعض العلماء (مثل، هيرتزك ١٩٨٨، ومويين ١٩٩٤) إلى أن اليمين المسيحي الجديد بدأ في استخدام لغة «الحقوق» بدلاً من التحدث بتعبيرات اللغة الأخلاقية عند معالجته لقضايا مثل الصلاة في المدارس (مثلاً، اليمين المسيحي الجديد يؤيد «حق» الطلبة في أداء صلاة المدرسة)، وقد أشار هيرتزك (١٩٨٨) بطريقة مماثلة إلى أن إحدى النتائج المثيرة للغاية التي حصل عليها والمتعلقة بأفراد دوائر الضغط الدينية المحافظة، هي المدى الذي وصلوا إليه في تبنى استراتيجيات عملية تستهدف نجاح الضغط.

توصل بعض العلماء (مثلاً، فاولار ١٩٩٣، وبروس ١٩٩٤) إلى تقييم لليمين المسيحي الجديد بأنه فشل حتى هذه اللحظة، ولم يحقق السياسية الرئيسية (الصلاة في المدارس العامة، وتحريم الإجهاض... إلخ)، ومع ذلك، كما يقوم كيفستو (١٩٩٤) بالتوضيح، هناك خلاف رئيسي بين العلماء حول مستقبل اليمين المسيحي الجديد، وقد استطاع الحزب الجمهوري في انتخابات الكونجرس عام ١٩٩٤، بمساعدة جماعات اليمين المسيحي الجديد السيطرة على مجلسي الكونجرس، وبينما يشير هذا إلى قدر ما من النجاح لصالح اليمين المسيحي الجديد، إلا أنه لم يكن له شيء يذكر من الإنجازات التشريعية الملموسة، ومن ناحية أخرى، فإنه من الواضح أن اليمين المسيحي الجديد يبذل الآن جهوداً طويلة الأمد لتحقيق أهدافه، وأنه لن يستسلم بسهولة.

الملخص والنتائج

تشارك جماعات المصالح الدينية، مثل كل جماعات المصالح في مصلحة معينة أو في مجموعة من المصالح، وتتابع هذه المصالح بالعمل من داخل النظام السياسي

بأساليب متنوعة ، وقد ازداد عدد هذه الجماعات بانتظام منذ خمسينيات القرن العشرين ، ومازال يزداد ، وتنهمك حالياً هذه الجماعات فى مجال واسع من القضايا التى يرون أن لها أبعاداً دينية أو أخلاقية ، وعلى الرغم من وجود تنوع متسع من مثل هذه الجماعات ، إلا أنه يمكن اعتبارها سلسلة متصلة تبدأ من مجموعة «السلام والعدالة» على الجانب الليبرالى إلى «القيم التقليدية» التى يروج لها على الجانب الأشد محافظة .

تشابه جماعات المصالح الدينية مع باقى جماعات المصالح الأخرى فى التقنيات التى تستخدمها ، وقد تحاول التأثير على نوعية تصويت الناس فى الانتخابات ، وقد تحاول أيضاً تشكيل الرأى العام ، وقد تشارك فى جهود جذرية لفتح قنوات اتصال مع المسئولين العموميين ، وتستخدم وسائل الإعلام لتوضيح رؤاها ، وأحياناً قد تشد منصباً عاماً لبعض أعضائها ، وقد يشكلون دوائر ضغط على المسئولين العموميين ، وقد تستخدم المحاكم لمتابعة أهدافها ، قد تشارك أيضاً فى أنشطة الاحتجاج . ومع ذلك ، فهى مختلفة من حيث ما تمثله ، تمثل بشكل نموذجى مؤسسات دينية منفردة (مثل كنيسة الكاثوليك) أو قيماً تقليدية لاهوتية (مثل الحرص على السلام) أو منظمات دينية دولية .

تتخذ بعض جماعات المصالح الدينية الكنيسة مركزاً لها (مثل تلك الجماعات المتحدة بالكنيسة الميثودية أو الكنيسة المشيخانية) والبعض الآخر مثل الائتلاف المسيحى ، هى جماعات العضوية الفردية ، التى تجتذب أعضاءها من مجموعات إيمانية متنوعة ، ولكلا النوعين نقاط قوته وقيوده النسبية .

تمارس جماعات المصالح الدينية ضغوطها على المسئولين العموميين من خلال ضغوط المناطق السكنية ، أو من خلال استراتيجيات المصدر الداخلى (المطلع) ، ولقد أصبح أمراً بالغ الأهمية لأية جماعة مصالح دينية أن تتقن هذين النوعين من الاستراتيجيات . غالباً ما تجد جماعات المصالح الدينية لزاماً عليها أن تكون ائتلافات مع جماعات مصالح أخرى ؛ لكى تحقق أهدافها ، ولكى تحوز النجاح ، فمن الأهمية بمكان لهذه الجماعات الحصول على قنوات اتصال مع المسئولين العموميين ، والنضال باستغلال هذه القنوات لنشر برامجها ، وهناك قواعد مهمة حتى يصبح أفراد دوائر

الضغط فعالين (مثلاً، يجب أن يكونوا جديرين بالثقة، وأن يكونوا واسعي الاطلاع في مجال القضية موضوع البحث، ويجب أن تكون لديهم القدرة للتصالح على أساس الحل الوسط)، وبالإضافة إلى ذلك، فمن المهم أن تكون مهارات رجل دائرة الضغط مستندة إلى تأييد أعضاء الجماعة حتى يكون هناك تماسك داخل الجماعة.

واجهت جماعات المصالح الدينية لبروتستانت التيار الرئيسي الليبراليين مشكلة تتعلق بالتماسك؛ لأن القادة كانوا أكثر ليبرالية من الأعضاء، ومع ذلك، يبدو أن هذه الفجوة قد تقلصت عبر الزمن، ويوجد لدى جماعات المصالح الدينية التي مركزها الكنيسة صعوبة في تحقيق التماسك أكبر مما لدى جماعات العضوية الفردية.

لقد تدارسنا أهداف واستراتيجيات جماعات مصالح اليهود، وجماعات بروتستانت التيار الرئيسي، وجماعات الكاثوليك، وجماعات البروتستانت المحافظين، وقد أيدت جماعات مصالح اليهود على وجه العموم الأفكار الليبرالية، وأمن إسرائيل، وتميزت بمهارتها في استراتيجية المصادر الداخلية (المطلعة)، كما أيدت جماعات بروتستانت التيار الرئيسي الليبراليون، على وجه العموم، العديد من الأفكار الليبرالية المختلفة، إلا أنهم لم يكونوا موفقين في متابعتهم للبعض من هذه القضايا؛ لأنهم كثيراً ما افتقدوا تأييد الأعضاء لهم، وأيدت جماعات الكاثوليك الأفكار الليبرالية فيما يتعلق ببعض الشؤون الاقتصادية مثل مساعدة الفقراء، ولكنهم وجهوا تأييدهم للموقف المحافظ تجاه القضايا الاجتماعية مثل الإجهاض، وعادة ما يتخذ البروتستانت المحافظون موقفاً سياسياً محافظاً تجاه القضايا الاجتماعية، ومع ذلك هناك اختلافات بينهم. وقد أعطينا اهتماماً خاصاً للاتلاف المسيحي بوصفه ممثلاً لليمين المسيحي الجديد، ويرجع ذلك إلى نموه المثير، ويوضح تاريخ الائتلاف المسيحي حتى الآن أنه يستخدم استراتيجية جماعة مصالح أكثر تقليدية، خلافاً للجماعات السابقة زمنياً، مثل الأغلبية الأخلاقية. لقد نسج الائتلاف المسيحي شبكة أوسع، وحاول اجتذاب جمهور مؤيد أوسع، وأظهر استعداداً أكبر لقبول الحلول الوسط، على الأقل في حالات معينة.

وقد أظهرت دراسة جماعات المصالح الدينية هذه وجود تنوع كبير بين هذه الجماعات بالنسبة للأهداف والوسائل، وتؤيد بعض هذه الجماعات الدينية الرؤى

الليبرالية و يؤيد بعضها الرؤى المحافظة- و يؤيد بعضها الرؤى الليبرالية تجاه بعض القضايا والرؤى المحافظة تجاه البعض الآخر، وأيضاً بعض الرؤى التي ليست ليبرالية ولا محافظة، ورغم وجود بعض الأوقات التي يتحول فيها هذا التنوع إلى وحدة (مثل التأييد الكبير بين كثير من الجماعات الدينية المختلفة لقانون إحياء الحرية الدينية) إلا أن مجال المواقف السياسية التي تعتنقها جماعات المصالح الدينية يبدو بالتأكيد أنه يماثل تنوع الرؤى السياسية الموجودة عند عامة الشعب. وهكذا، بينما يقلق بعض الناس احتمال حدوث مشاكل قد تسببها مشاركة الجماعات الدينية في السياسة، لا يبدو أن جماعات المصالح الدينية قد تعرضت لأية مشاكل بسبب حفاظها على التعددية السياسية والدينية، وسوف نتحول الآن إلى مناقشة أوسع لوجهات النظر التي تتعلق بالدور الذي يلعبه الدين في الحياة العامة في الولايات المتحدة.

References

- Adams, James L. 1970. *The Growing Church Lobby in Washington*. Grand Rapids, Michigan: William B. Eerdmans.
- Benson, Peter L., and Dorothy L. Williams. 1986. *Religion on Capitol Hill*. New York: Oxford University Press.
- Berry, Jeffrey M. 1977. *Lobbying for the People: The Political Behavior of Public Interest Groups*. Princeton: Princeton University Press.
- Bruce, Steve. 1994. "The Inevitable Failure of the New Christian Right." *Sociology of Religion* 55: 229–242.
- Corbett, Michael. 1991. *American Public Opinion: Trends, Processes, and Patterns*. New York: Longman.
- Davis, Derek. 1991. "The Supreme Court, Public Policy, and the Advocacy Rights of Churches." Pp. 101–125 in James E. Wood, Jr., and Derek Davis (Eds.), *The Role of Religion in the Making of Public Policy*. Waco, Texas: J.M. Dawson Institute of Church-State Studies.
- Ebersole, Luke Eugene. 1951. *Church Lobbying in the Nation's Capital*. New York: MacMillan.
- Fairbanks, David. 1977. "Religious Forces and 'Morality' Policies in the American States." *Western Political Quarterly* 30: 411–417.
- Fairbanks, James D. 1989. "Politics and the Evangelical Press." Pp. 243–258 in Ted G. Jelen (Ed.), *Religion and Political Behavior in the United States*. New York: Praeger.
- Fowler, Robert Booth. 1993. "The Failure of the Religious Right." Pp. 57–74 in Michael Cromartie (Ed.), *No Longer Exiles: The Religious New Right in American Politics*. Washington, D.C.: Ethics and Public Policy Center.
- Gaffney, Edward M., Jr. 1991. "The Abortion Rights Mobilization Case: Political Advocacy and Tax Exemption of Churches." Pp. 127–158 in James E. Wood, Jr., and Derek Davis (Eds.), *The Role of Religion in the Making of Public Policy*. Waco, Texas: J.M. Dawson Institute of Church-State Studies.
- Gelm, Richard J. 1994. *Politics and Religious Authority: American Catholics since the Second Vatican Council*. Westport, Connecticut: Greenwood Press.
- Ginsberg, Benjamin. 1982. *The Consequences of Consent: Elections, Citizen Control and Popular Acquiescence*. Reading, Massachusetts: Addison-Wesley.
- Glock, Charles Y., and Rodney Stark. 1965. *Religion and Society in Tension*. Chicago: Rand McNally.
- Green, John C. 1995. "The Christian Right and the 1994 Elections: An Overview." Pp. 1–18 in Mark J. Rozell and Clyde Wilcox (Eds.), *God at the Grass Roots: The Christian Right in the 1994 Elections*. Lanham, Maryland: Rowman and Littlefield.
- Guth, James L., and John C. Green. 1989. "God and the GOP: Religion among Republican Activists." Pp. 223–242 in Ted G. Jelen (Ed.), *Religion and Political Behavior in the United States*. New York: Praeger.

- Hadden, Jeffrey K. 1969. *The Gathering Storm in the Churches*. Garden City, New York: Doubleday.
- Hanna, Mary T. 1979. *Catholics and American Politics*. Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press.
- Hanna, Mary. 1989. "Bishops as Political Leaders." Pp. 75–86 in Charles W. Dunn (Ed.), *Religion in American Politics*. Washington, D.C.: CQ Press.
- Hertzke, Allen D. 1988. *Representing God in Washington: The Role of Religious Lobbies in the American Polity*. Knoxville: University of Tennessee Press.
- Hertzke, Allen D. 1989a. "Faith and Access: Religious Constituencies and the Washington Elites." Pp. 259–274 in Ted G. Jelen (Ed.), *Religion and Political Behavior in the United States*. New York: Praeger.
- Hertzke, Allen D. 1989b. "The Role of Religious Lobbyists." Pp. 123–136 in Charles W. Dunn (Ed.), *Religion in American Politics*. Washington, D.C.: CQ Press.
- Hertzke, Allen D. 1991. "An Assessment of the Mainline Churches Since 1945." Pp. 43–80 in James E. Wood, Jr., and Derek Davis (Eds.), *The Role of Religion in the Making of Public Policy*. Waco, Texas: J.M. Dawson Institute of Church-State Studies.
- Hertzke, Allan D. 1993. *Echoes of Discontent: Jesse Jackson, Pat Robertson, and the Resurgence of Populism*. Washington, D.C.: CQ Press.
- Hirschman, Albert. 1970. *Exit, Voice, and Loyalty*. Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press.
- Hofrenning, Daniel J. 1995. *In Washington But Not of It: The Prophetic Politics of Religious Lobbyists*. Philadelphia: Temple University Press.
- Hutcheson, John D., and George A. Taylor. 1973. "Religious Variables, Political System Characteristics, and Policy Outputs in the American States." *American Journal of Political Science* 17: 414–421.
- Jacobson, Gary C. 1985. "Parties and PACs in Congressional Elections." Pp. 131–158 in Lawrence C. Dodd and Bruce I. Oppenheimer (Eds.), *Congress Reconsidered, Third Edition*. Washington, D.C.: CQ Press.
- Jelen, Ted G. 1993. *The Political World of the Clergy*. Westport, Connecticut: Praeger.
- Johnston, Michael. 1989. "The Christian Right and the Powers of Television." Pp. 203–221 in Michael Margolis and Gary A. Mauser (Eds.), *Manipulating Public Opinion*. Pacific Grove, California: Brooks/Cole.
- Jones, Woodrow, Jr., and K. Robert Keiser. 1987. "Issue Visibility and the Effects of PAC Money." *Social Science Quarterly*, 68: 170–176.
- Kearns, Laurel. 1996. "Saving the Creation: Christian Environmentalism in the United States." *Sociology of Religion* 57: 55–70.
- Kelley, Dean M. 1991. "The Rationale for the Involvement of Religion in the Body Politic." Pp. 159–190 in James E. Wood, Jr., and Derek Davis (Eds.), *The Role of Religion in the Making of Public Policy*. Waco, Texas: J.M. Dawson Institute of Church-State Studies.
- Key, V.O., Jr. 1961. *Public Opinion and American Democracy*. New York: Alfred A. Knopf.
- Kivisto, Peter. 1994. "The Rise or Fall of the Christian Right? Conflicting Reports from the Frontline." *Sociology of Religion* 55: 223–228.
- Langbein, Laura I. 1986. "Money and Access: Some Empirical Evidence." *Journal of Politics* 48: 1052–1064.

- Lerner, Robert, Althea K. Nagai, and Stanley Rothman. 1989. "Marginality and Liberalism Among Jewish Elites." *Public Opinion Quarterly* 53: 330–352.
- Libby, Ronald T. 1986. "Listen to the Bishops." Pp. 263–278 in Stephen D. Johnson and Joseph B. Tamney (Eds.), *The Political Role of Religion in the United States*. Boulder, Colorado: Westview Press.
- Magleby, David B. 1989. "Opinion Formation and Opinion Change in Ballot Proposition Campaigns." Pp. 95–115 in Michael Margolis and Gary A. Mauser (Eds.), *Manipulating Public Opinion*. Pacific Grove, California: Brooks/Cole.
- Michels, Robert. 1962. *Political Parties*. Trans. Eden and Cedar Paul. New York: Free Press.
- Moen, Matthew C. 1992. *The Transformation of the Christian Right*. Tuscaloosa: University of Alabama Press.
- Moen, Matthew C. 1994. "From Revolution to Evolution: The Changing Nature of the Christian Right." *Sociology of Religion* 55: 345–357.
- O'Hara, Thomas J. 1990. "The Catholic Lobby in Washington: Pluralism and Diversity among U.S. Catholics." Pp. 143–156 in Mary Segers (Ed.), *Church Polity and American Politics: Issues in Contemporary Catholicism*. New York: Garland.
- Oldfield, Duane M. 1996a. "The Christian Right in the Presidential Nominating Process." Pp. 254–282 in William G. Mayer (Ed.), *In Pursuit of the White House: How We Choose Our Presidential Nominees*. Chatham, New Jersey: Chatham House.
- Oldfield, Duane M. 1996b. *The Right and the Righteous: The Christian Right Confronts the Republican Party*. Lanham, Maryland: Rowman and Littlefield.
- Page, Benjamin I., Robert Y. Shapiro, Paul W. Gronke, and Robert M. Rosenberg. 1984. "Constituency, Party, and Representation in Congress." *Public Opinion Quarterly* 48: 741–756.
- Page, Benjamin I., Robert Y. Shapiro, and Glenn R. Dempsey. 1987. "What Moves Public Opinion?" *American Political Science Review* 81: 23–43.
- Penning, James M. 1994. "Pat Robertson and the GOP: 1988 and Beyond." *Sociology of Religion* 55: 327–344.
- Pierard, Richard V. 1983. "Religion and the New Right in Contemporary American Politics." Pp. 57–75 in James E. Wood, Jr. (Ed.), *Religion and Politics*. Waco, Texas: J.M. Dawson Institute of Church-State Studies.
- Pitkin, Hanna Fenichel. 1967. *The Concept of Representation*. Berkeley: University of California Press.
- Reed, Ralph. 1994. *Politically Incorrect: The Emerging Faith Factor in American Politics*. Dallas: Word Publishing.
- Reichley, A. James. 1985. *Religion in American Public Life*. Washington, D.C.: Brookings Institution.
- Rosenthal, Alan. 1993. *The Third House: Lobbyists and Lobbying in the States*. Washington, D.C.: CQ Press.
- Rozell, Mark J., and Clyde Wilcox. 1995. "The Past as Prologue: The Christian Right in the 1996 Elections." Pp. 253–263 in Mark J. Rozell and Clyde Wilcox (Eds.), *God at the Grass Roots: The Christian Right in the 1994 Elections*. Lanham, Maryland: Rowman and Littlefield.

- Rozell, Mark J., and Clyde Wilcox (Eds.). 1997. *God at the Grass Roots, 1996: The Christian Right in the American Elections*. Lanham, Maryland: Rowman and Littlefield.
- Sabato, Larry J. 1984. *PAC Power: Inside the World of Political Action Committees*. New York: W.W. Norton.
- Schlozman, Kay Lehman, and John T. Tierney. 1986. *Organized Interests and American Democracy*. New York: Harper and Row.
- Segers, Mary C. (Ed.). 1990. *Church Polity and American Politics: Issues in Contemporary Catholicism*. New York: Garland.
- Segers, Mary C., and Timothy A. Byrnes (Eds.). 1995. *Abortion Politics in the American States*. Armonk, New York: M.E. Sharpe.
- Smidt, Corwin, Lyman Kellstedt, John Green, and James Guth. 1994. "The Characteristics of Christian Political Activists: An Interest Group Analysis." Pp. 133–171 in William R. Stevenson, Jr. (Ed.), *Christian Political Activism at the Crossroads*. Lanham, Maryland: University Press of America.
- The Washington Lobby, Fifth Edition*. 1987. Washington, D.C.: CQ Press.
- Weber, Paul J. 1982. "The Power and Performance of Religious Interest Groups." Paper presented to the Society for the Scientific Study of Religion, Providence, Rhode Island.
- Weber, Paul J. 1986. "Religious Interest Groups: An Update." Paper presented to the Society for the Scientific Study of Religion, Providence, Rhode Island.
- Wilcox, Clyde, Mark J. Rozell, and Roland Gunn. 1996. "Religious Coalitions in the New Christian Right." *Social Science Quarterly* 77: 543–558.
- Zwier, Robert. 1984. "The New Christian Right and the 1980 Elections." Pp. 173–194 in David G. Bromley and Anson Shupe (Eds.), *New Christian Politics*. Macon, Georgia: Mercer University Press.
- Zwier, Robert. 1989. "Coalition Strategies of Religious Interest Groups." Pp. 171–186 in Ted G. Jelen (Ed.), *Religion and Political Behavior in the United States*. New York: Praeger.
- Zwier, Robert. 1994. "An Organizational Perspective on Religious Interest Groups." Pp. 95–119 in William R. Stevenson, Jr. (Ed.), *Christian Political Activism at the Crossroads*. Lanham, Maryland: University Press of America.